بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى{ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ} الآية 11 سورة المجادلة

صدق الله العظيم

شكـــر و عرفان

بعد شكر الله شكرا يليق بجلاله و عظيم سلطانه و كبريائه و عظمته وكرمه الذي احاطني به و رعايته في انجاز هذه الدراسة وما توفقي الا بالله و الصلاة و السلام على خير خلق الله محمد و على الله و صحبة ومن والاه.

لا يسعني الا ان أتقدم بخالص الشكر لكل من كان له الفضل علي، و كان عونا لي في انجاز هذه الدراسة، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، و أخص بالذكر الأستاذ عادل طلبة الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، و على نصائحه و توجيهاته التي لم يبخل علينا بها و مساعدته لنا، و الى السادة اعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم هذه الدراسة لما بذلوه من جهد في قراءة و تمحيص هذه الدراسة.

و لا انسى توجيه الشكر الى صديقتي العزيزة مبروك ندى على وجه كما اتقدم بالشكر الى الذين قدموا لي الدعم و المساندة و التحفيز.

جزى الله الجميع خير جزاء و جعل عملهم خالصا لوجهه، و جعله في ميزان حسناتهم يوم القيامة انه على ذلك لقدير، و بالإجابة جدير.

م . صبرينـــة – ب . اميـــرة

الإهـداء

حمدا لمن علم بالقرآن و الصلاة و السلام على من أرسله الله، الوقت منعكس و الناس من خلفه و العلم مندرس، بلغ العلى بكماله ، كشف الدجى بجماله، عظمت جميع خصاله صلوا عليه و آله.

إلى التي خصها الله دون مخلوقاته بعاطفة الحب، إلى من منحتني سبب الوجود، و هي بلسم الحنان و ورد الريحان، أمي الغالية (لويزة)، أملا مني في رضاها.

إلى الذي تعهدني طفلة و مزال عاكفا على العطف يرعاني و يرعى مطالبي، من بحبه حباني و في حضنه رباني، أبي الحاضر في قلبي و روحي (أحمد)، أملا مني في رضاه.

دمتما لي ذخرا نابعا بالعطف و الحنان، أطال الله في عمركما و أعلى قدركما.

الى الإخوة و الأخواة كبيرهم و صغيرهم داعية الله عزوجل أن يحفظهم و يسدد خطاهم و يحسن مثواهم.

و أهدي ثمرة هذا النجاح إلى من شاركني في هذا العمل و كن عون لي طيلة الدراسة إلى الصديقات: أميرة، نسرين، ندى، إكرام، بثينة، سارة، لندة، منال، منى، كلثوم، سلاف، جيهان مايا، نبيلة.

.

الإهـداء

إلى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم الى القلب الكبير والدي العزيز.

الى من ارضعتني الحب و الحنان الى رمز الحب و بلسم الشفاء الى القلب الناصع بالبيضاء والدتي الحبيبة.

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتي اخوتي.

الان تفتح الاشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع و مظلم هو بحر الحياة، و في هذه الظلمة لا يضيئ قنديل الذكريات،

ذكريات الاخوة البعيدة الى الذين احببتهم و احبوني: صبرينة – شهرة –كلثوم – منى–جيهان – منال– نبيلة – سلاف– سمية – لندة.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**I-VI**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**VI**
مقدمة عامة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار العام للسيولة و الربحية في البنوك التجارية	17-1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسيولة في البنوك التجارية	10-3
المطلب الأول: مفهوم السيولة في البنوك التجارية	6-3
المطلب الثاني: مخاطر السيولة	8-7
المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة	11-9
المبحث الثاني: الإطار النظري للربحية	16-11
المطلب الأول: مفهوم الربحية	12-11
المطلب الثاني: مقاييس و مصادر الربحية	15-12
المطلب الثالث: علاقة السيولة بالربحية و كيفية الموازنة بينهما	16-15
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: تقييم الربحية و السيولة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels	31-18
تمهيد	19
المبحث الأول:ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكيCamels	25-20
المطلب الأول: مفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels	22-20
المطلبالثاني: تطبيق إستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels	24-23
المطلب الثالث: تقييم نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels	25-24
المبحث الثاني: السيولة و الربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels	30-26
المطلب الأول: مفهوم السيولة و الربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels	26
المطلب الثاني: أسس تصنيف السيولة والربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels	29-26
المطلب الثالث: مؤشرات السيولة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels	29

خلاصة الفصل	30
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels	55-31
تمهيد	32
المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري	39-33
المطلب الأول: التعريف بالبنك الخارجي الجزائري ونشأته	35-33
المطلب الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة-تبسة-46	36-35
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة –تبسة-46	39-36
المبحث الثاني: محاولة إعتماد نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم السيولة و الربحية في البنك الخارجي الجزائري	55-39
المطلب الأول: تحليـــل سيولة البنك الخارجي الجزائري	48-39
المطلب الثاني: تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري	54-48
خلاصة الفصل	55
خاتمة عامة	59-57
قائمة المصادر والمراجع	64-61
قائمة الملاحق	94-66
الملخص	

قائمة الجداول و الاشكال

قائمـــة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف البنوك وفق النظام التقييم المصرفي الأمريكي	23
02	الإجراءات الرقابية المتخذة بناء على تصنيف	24
03	نسبة القروض إلى الودائع	41
04	نسبة السيولة الحاضرة	44
05	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	46
06	تلخيص نسب تحليل السيولة و تصنيفها	48
07	معدل العائد على متوسط الأصول	50
08	نسبة المصروفات إلى الإيرادات	53
09	تلخليص نسب تحليل الربحية و تصنيفها	55
10	التصنيف الكلي للبنك	56

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	35
02	الهيكل التنظيمي لوكالة –تبسة-46	37
03	نسبة القروض إلى الودائع	42
04	نسبة السيولة الحاضرة	45
05	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	47
06	تلخيص نسب تحليل السيولة و تصنيفها	48
07	معدل العائد على متوسط الأصول	52
08	النسبة المصروفات إلى الإيرادات	54
09	تلخيص نسب الربحية و تصنيفها	55

المقدمة العامة

إن تعرض البنوك للعديد من الأزمات ساهم في إحتلال السلامة المصرفية الأهمية التي تأخذ بعين الإعتبار في كافة أنشطة المصرف، والسعي لوضع أنظمة إنذار مبكر من أجل التعرف على المشاكل التي ستحدث قبل إستفحالها، لذا سعت البنوك لتقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تعتري أنشطتها والعمل على إستدراكها، ونظرا للتطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين والذي أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها البنوك، وتسير أصولها وخصومها، الأمر الذي يجعلها تحقق عوائد بأقل تكاليف ومخاطرة.

حيث يسعى البنك إلى تحقيق هدف السيولة وتعظيم الربحية لضمان استمرارية نشاطه، ولكن في سبيل تحقيق هذا الهدف قد يواجه البنك العديد من الصعوبات التي قد تؤدي به في الوقوع في أزمات حادة، باعتبار هدف السيولة والربحية هدفان متعارضان.

لهذا الأمر بات تقييم أداء البنوك أمرا أساسيا لمعرفة مدى فعاليتها وسلامتها المالية، بحيث تنوعت مقاييس الأداء ومؤشرات الإنذار المبكر وبإعتبار نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels من أحدث الطرق لتقييم الأداء، وتصنيف البنوك الذي يجمع بين ستة عناصر(كفاية رأس المال وجودة الأصول، السيولة، الربحية، الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق) الذي طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980، وعلى وجه الخصوص تم دراسة كل من (السيولة والربحية).

وبغرض معرفة وضعية البنك الخارجي الجزائري تم محاولة تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لقياس وتقييم أداءه، ومعرفة سلامة مركزه المالي.

وللتعمق فيما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية

كيف يساهم نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم السيولة والربحية في البنك الخارجي الجزائري؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية، **الإشكاليات الجزئية** التالية:

- هل تعتبر السيولة والربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها؟
- كيف يتم استخدام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم البنوك؟
- هل يساهم فعلا النظام المصرفي الأمريكي في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري؟

فرضيات البحث

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكاليات، تم الإستعانة بمجموعة من الفرضيات وهي كالأتي:

- السيولة والربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها؛

- يتم استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم البنوك؛
- يساهم تطبيق النظام المصرفي الأمريكي في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع على المستوى المحلي وقلة تطبيقه على البنوك الجزائرية؛
- طبيعة التخصص إقتصاد نقدي وبنكي؛
- إهتمام الباحثين بهذا الموضوع الذي يخدم مجال الإقتصاد وبالأخص الجهاز المصرفي.

أهداف البحث

- معرفة مامدى تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في البنك الخارجي الجزائري؛
- معرفة مراكز قوة وضعف البنك؛
- إبراز أهمية طريقة التقييم على تحقيق أهداف البنك الخارجي الجزائري.

أهمية البحث

- تظهر أهمية الموضوع من خلال القطاع البنكي بإعتباره أحد الركائز الإقتصادية للدولة؛
- الأهمية التطبيقية لنظام التقييم المصرفي الأمريكي camels بإعتباره أحد الأساليب الحديثة في مجال التقييم البنكي؛
- يبرز البحث واقع البنك الخارجي الجزائري بإستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels باعتباره أسلوب حديث.

الدراسات السابقة

✓ أحمد نور الدين الفرا **"تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"**

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، تناولت الدراسة بنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة من 2004-2007.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية، والتشغيلية والإدارية للبنك، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة وفعالية العمل الرقابي الذي بنك فلسطين، ولمعالجة الموضوع إستخدم الباحث المنهج الإستنتاجي في جمع وتحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بموضوع المشكلة بغرض الوقوف على سبل تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في دعم عمليات الرقابة وإستخدامه في القطاع المصرفي الفلسطيني وذلك خلال الفترة 2004-2007، وقد توصل الباحث إلى نتائج من بينها أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels، لتقييم

المصارف الفلسطينية، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور وسلبياتها.

- ✓ دراسة د.علي منصور محمد بن سفاح " **تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية للأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007**" الدراسة عبارة عن مقال في مجلة العلوم الإقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2008.

تهدف هذي الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج camels على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك وتقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني، إضافة إلى تحديد جوانب القوة والضعف في بعض مجالات الأداء البنكي، وقد إعتمد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك والتي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث بإعتماده على نموذج camels ومن بين النتائج التي خلص إليها يعد تقييم الأداء من المساهل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، وتقييم إنجازات بالمقارنة مع ماهو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.

- ✓ دراسة عاشوري صورية بعنوان: "دور **نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**" الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، تمت الدراسة على **البنك الوطني الجزائري كدراسة حالة للفترة الممتدة بين سنتي 2006-2009** طبقت الباحثة معايير ومؤشرات نظام camels وتوصلت إلى أن البنك الوطني الجزائري يتميز بموقف سليم نسبيا ولكن تواجهه بعض نقاط الضعف، فبالرغم من إلتزام البنك بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد مما يجعله يمتلك رأس مال جيد وقدرته على تحقيق أرباح مرضية تضمن له البقاء إلا أن البنك يعاني من مشكلة تزايد القروض المتعثرة ومشاكل في السيولة.
- ✓ دراسة يوسف بو خلخال بعنوان "**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**" أجريت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2008-2009 الدراسة عبارة عن مقال سلطت الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك للتنبؤ بالمخاطر المالية وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي حدوثها في المستقبل، حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق نظام camels ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة في البحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

–Lorraine Buerger « CAMELS RATINGS what they mean and why they »

الدراسة عبارة عن مقال صادر من بنك BANK DIRECTOR التابع للمجموعة DIRCTOR COREPS و ذلك سنة 2011 اعتبرت الكاتبة انه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة للنظام camels أكثر أهمية من العناصر الأخرى، وأنه يجب على المسيرين أن يفهموا فهما عميقا لنظام camels لأهميته كنظام لتقييم الأداء وتم من خلال المقال تقديم النقاط التي من خلالها يقيم كل عنصر من عناصر نظام camels والتدابير الواجب اتخاذها بعد تقديم تقييم للبنك.

الإطار الزماني والمكاني للبحث

تمت الدراسة على مستوى البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010-2017.

المنهج والأدوات المستخدمـــة

بناءا على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة المتعلقة بالأدبيات النظرية التي يتطلبها البحث كما تم إستخدام العديد من المراجع لبناء الدراسة، أما في الجانب التطبيقي للدراسة تم إعتماد المنهج التحليلي والوصفي لما يتوافق مع طبيعة البحث.

صعوبـات الدراســـة

- قلة المراجع الخاصة بنظام التقييم المصرفي الأمريكي camels؛
- تحفظ البنك بالمعلومات خاصة المتعلقة بالجانب المحاسبي والوثائق الداخلية للبنك، هذا الأمر أدى إلى حصولنا على المعلومات من الأستاذ والأنترنت فيما يتعلق بالقوائم المالية؛
- عدم تطبيق البنوك الجزائرية لهذا النظام مما صعب الدراسة.

هيكـــل الدراســـة

لدراسة هذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان "الإطار العام للسيولة والربحية في البنوك التجارية" وقد تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول ماهية السيولة في البنوك التجارية، وقد تم التطرق فيه إلى مفهوم السيولة، مخاطر السيولة، وإدارتها، أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان بعنوان "الإطار النظري للربحية في البنوك التجارية"، فقد تم تبيان كل من مفهوم الربحية، ومقياس الربحية ومصادرها، وفي أخر ما ذكر في المبحث علاقة السيولة والربحية.

وفيما يخص الفصل الثاني فيحمل عنوان " تقييم السيولة والربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels" ويحتوي كذلك على مبحثين، وقد تمحور عنوان المبحث الأول حول "ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels"، إذ تم فيه ذكر العناصر التالية: مفهوم نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels، تطبيق إستخدام نظام التقييم المصرفي

الأمريكيcamels وفي الأخير تم تقييم نظام التقييم المصرفي الأمريكي، أما بالنسبة للمبحث الثاني عنوان "السيولة والربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels"، حيث تم التناول في العناصر الآتية: مفهوم السيولة والربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels، أسس تصنيف السيولة والربحية وفق نظام التقييم الأمريكي camels، مؤشرات السيولة وفق نظام التقييم الأمريكي camels.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن "دراسة تطبيقية حول تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels" ويحتوي بدوره على مبحثين، في المبحث الأول تم تقديم البنك الخارجي الجزائري، تم من خلاله التعريف بالبنك الخارجي الجزائري، ونشأته، تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة-تبسة-46، وكذا دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة-تبسة-46 وفي المبحث الثاني "محاولة تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في البنك الخارجي الجزائري من حيث السيولة والربحية".

الفصل الاول:

الاطار العام للسيولة و الربحية في البنوك التجارية

تمهيـــــد

تعد السيولة والربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، لأن هذه الأخيرة تعتبر أساس الجهاز المصرفي، فمن خلالها يمكن تحقيق أهداف سياستها النقدية وخلق الجو المناسب للتنمية الاقتصادية. لذلك بمجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك، تخلق تخوف كبير لدى المودعين، والتفكير مباشرة في سحب ودائعهم، مما يعرض البنك لمشاكل مالية هو في غنى عنها، لذا فإنه مطالب بإدارة سيولته بشكل فعال وفي المقابل عليه أن يحقق أقصى الأرباح الممكنة من خلال تقديمه للخدمات والتسهيلات البنكية فهو الهدف الأول والأخير الذي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها والعمل على تعظيمها .

ولإبراز ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين فيما يلي:

- ✓ ماهية السيولة فالبنوك التجارية؛
- ✓ الإطار النظري للربحية في البنوك التجارية.

المبحـــث الأول: ماهيـــــة السيولة في البنوك التجارية

إن البنوك التجارية تحتاج للسيولة المصرفية التي تمثل شريان الحياة للأنشطة التي تقوم بها، وذلك بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف.

ولتوضيح ذلك تم تقسيم المبحث الأول إلى ثلاث مطالب، حيث سيتم التطرق لكل من مفهوم السيولة في البنوك التجارية في المطلب الأول، وتم التعرض إلى مخاطر السيولة في المطلب الثاني، أما بالنسبة إلى المطلب الثالث فقد سيتم التطرق فيه لإدارة مخاطر السيولة.

المطلـــب الأول: مفهـــوم السيولة في البنوك التجارية

تعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا بالاستمرار على مقابلة إلتزاماته تجاه العملاء عن طريق تحقيق السيولة الكافية.

أولا: تعريف السيولة في البنوك التجارية

يمكن النظر إلى السيولة من أكثر من زاوية:[1]

– الزاوية الأولى: المدة التي تقاس بها السيولة

يتم النظر إلى السيولة في المدى القصير، بينما يطلق على المدى الطويل مصطلح القدرة على الدفع، ويمكن تعريف السيولة في هذا الإطار بمعنى:

" السيولة هي ما تحتفظ به المؤسسات ومنها البنوك من الأموال النقدية أو ما يتوفر لديها من أصول سريعة التحول إلى نقدية دون خسارة في قيمتها".

– الزاوية الثانية : دورة رأس المال العامل

السيولة هي توفر النقدية اللازمة لإدارة رأس المال العامل" الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة "بشكل يؤدي إلى عدم فوائض نقدية كبيرة عاطلة أو عجز في النقدية اللازمة لسداد الإلتزامات المتداولة.

– الزاوية الثالثة: نظرة شاملة

السيولة هي انسياب حركة نقدية "لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل "في الأجل القصير"عادة اقل من سنة "دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى، كالربحية والنمو الاستمرارية .

– كما يمكن استنتاج مفهوم شامل أخر للسيولة البنكية والمتمثل فيما يلي:

السيولة البنكية هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة، وبأقل التكاليف، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبيات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الإئتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.

[1] - طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات و المصارف**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية،2012، ص2.

ثانيـا: أهمية السيولة في البنوك التجارية

إن البنك يحتاج دائما إلى السيولة من أجل مواجهة سحوبات للمودعين وكذا لتلبية آليات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية، لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي:[1]

- ✓ تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية، لضمان بقاء البنك واستمراريته ونموه؛
- ✓ تمثل السيولة أهمية لاكتساب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف المتعامل معها " العملاء، المودعين، الجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين، الملاك ... الخ "، وذلك للحفاظ على السمعة وتنميتها، حيث أن عدم سداد التزامات البنك في مواعيدها يؤدي التي وقوعها في سمعة سيئة، وقد يعرقل حصولها على انتماء تجاري من المودعين أو حصولها على قروض من البنوك، أو يؤدي إلى تقليل عمليات زيادة رأس مالها، من خلال طرح أسهم إضافية أو فشل عملية إصدار سنداتها وغير ذلك من الأمور الغير مرغوب فيها؛
- ✓ وجود السيولة يحمي البنك من الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي [2]؛
- ✓ تجعل البنك في مأمن من بيع بعض مجوداته بخسارة من اجل الوفاء بالتزاماته؛
- ✓ تعتبر السيولة كمؤشر حيوي للسوق المالي والمودعين والإدارة وكذا المحللين.[3]

ثالثـــا: مصادر السيولة البنكيـــــة

سيولة البنك التجاري ليست ثابتة، بل في تغير مستمر، ومن أهم المصادر التي تمثلها مايلي:

1- المصادر الداخلية

وتشمل الإحتياطات الأولية والثانوية[4]

أ- الإحتياطات الأولية

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك دون أن يكسب منها عائدا وتتألف هذه الإحتياطات على مستوى البنك الواحد من عدة مكونات هي:

➢ **النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق**

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات، وتسعى البنوك التجارية وتسعى البنوك التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية إتجاه الآخرين. وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أي عوائد، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل وقد يتعرض من السرقة من الخارج، خاصة في المناطق الغير الآمنة.

---

[1] - طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص13.

[2] - صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف (الواقع و التطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 376.

[3] - فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك – مدخل كمي و إستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر عمان، الأردن، 2000، ص94.

[4] - منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك، مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 28 .

✓ **الودائع النقدية لدى البنك المركزي**

تنص التشريعات الحديثة على إلزام البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي والتي تعرف بنسبة الإحتياط القانوني، والبنك المركزي لا يدفع أي فوائد على نسبة الإحتياط القانوني الذي يدعه البنك التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه؛

✓ **الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى**

وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت البنوك المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها المصرفية مع البنوك المراسلة داخل البلاد أو خارجها.

➢ **الصكوك تحت التحصيل**

وتمثل الصكوك المودعة في البنوك الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

➢ **الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج**

تستطيع البنوك التجارية الإحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة الساسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم إعتماداتها المستندية القائمة وإلتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الإحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين هما:1

✓ **الإحتياطات القانونية**

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه نقدية التي يحتفظ بها البنك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل النقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي والجزء شبه نقدي يكون ضمن الإحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حولات الخزينة وسندات الحكومة.

وللإحتياطات القانونية فوائد أهمها أنها تعد عاملا واقيا لسيولة البنك والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي وذلك من خلال تأدية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عليها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الوحيد للإقراض.

كما تعاني الإحتياطات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية البنك في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا ما يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأن هذه الإحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها البنوك لقاء القيام بأعمالها فكلما إنخفضت هذه الإحتياطات زادت قابلية البنك على الإقراض والإستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إن وجود جزء من الإحتياطات القانونية على شكل حولات الخزينة وسندات الحكومة له غرضان هما[1]:

- الأول مساعدة البنوك على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية؛
- الثاني تشجيع البنوك التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من البنوك إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل كما في حولات الخزينة، وطويلة الأجل كما فبي السندات، وهي تمثل دينا على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها.

✓ **الإحتياطات العامة**

وهي الأموال النقدية والشبه النقدية التي لا يحتفظ بها البنك بموجب التشريعات النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم البعض الآخر وفقا لسياسته المصرفية.

ب- الإحتياطات الثانوية

الإحتياطات الثانوية في البنك التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائلا عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الإحتياطات الأولية وفي استيعاب ما يفيض في الإحتياطات الأولية عن متطلبات البنك، وكذلك أنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح البنك وللإحتياطات الثانوية جزئين هما:[2]

الأول محدد قانونا ويسمى بالاحتياطات القانونية والذي يأخذ شكل حولات الخزينة وسندات الحكومة ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية فيكون محددا في حسب سياسة البنك التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة إدخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

2- المصادر الخارجية للسيولة

لقد بدأت العديد من البنوك في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الإستدانة في سوق المال وتدعى هذه الإستراتجية إدارة الديون وتدعو إلى الإستدانة الكافية للأموال، وإن المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للبنك يتضمن شهادات الإيداع، اتفاقية البيع وإعادة الشراء واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي وتعتمد الجرأة التي يتبعها البنك في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين العائد والمخاطرة، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع البنوك وذلك لإرتباط هذا المصدر بقوة البنك المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وإن من أهم ايجابيات إدارة المطلوبات إعطاء مصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الإدارة على اهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة.

[1] - رشاد العصار و اولغا قمر، **دراسات تطبيقية في إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1991، ص64.
[2] - فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

المطلـــــب الثانـــي: مخاطر السيولة في البنوك التجارية

لقد أصبحت المخاطر تهدد جوهر عمل البنوك و تحد من قدرتها على استرجاع مصادر الأموال لديها،وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى إعداد الإستراتيجيات وتسطير الأهداف المختلفة لتعريف هذه المخاطر وتحديدها.

أولا: تعريف المخاطر البنكية

تعددت التعاريف حول المخاطر البنكية و في ما يلي أهمها: [1]

التعريف الأول: " هي حالة من عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من هذه الأمور كلها ".

التعريف الثاني: "هي الانخفاض في القيمة السوقية المؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال".

– مما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للمخاطر البنكية و المتمثل في: احتمالية تعرض البنك إلى الخسائر غير متوقعة و غير مخطط لها، فضلا عن تذبذب العائد المتوقع في استثمار معين.

ثانيـا: تعريف مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة طلب عملائها بالأموال، وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة كما يلي:

التعريف الأول: " تعتبر مخاطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقترضين، ويتعظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة نقدية "[2].

التعريف الثاني: مخاطر السيولة هي: " المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغيير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة " [3].

التعريف الثالث: مخاطر السيولة هي: " المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها، وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، علما أن كل المؤسسات للأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة لكي تبقى في مأمن من الإفلاس".[4]

---

[1] - حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطر**، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2010، ص161.

[2] - حكيم راضية، **التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة حبيبة بو علي، الشلف، الجزائر 2010- 2011، ص 7.

[3] - أسيا قاسمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية و منطق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية و إنعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، يومي 12-13 ديسمبر 2011.

[4] - عبد الغني قواوسي، **تجديد السيولة في البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2013-2014 ، ص38.

– مما سبق يتبين أن مخاطر السيولة تنتج عنها عدم كفاية الأصول القصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم ويزداد هذا الخطر عندما يصعب على البنك توفير الأموال بتكلفة معقولة، ويمكن أن ينتهي بإفلاس البنك.

1– أسباب مخاطر السيولة

أهم الأسباب التي تؤدي إلى حظر السيولة في البنوك ما يلي:[1]

أ– أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة

- ✓ إزدياد حالات السحب وبالأخص المبالغ الكبيرة، مما يدفع البنك لتسيل بعض أصول بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات، مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسهيل الفوري.

ب– أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية

- ✓ **جانب الالتزامات**

بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة، مما يلزمه للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو الإصدار مزيد من الأوراق المالية للسندات؛

- ✓ **جانب الأصول**

حيث خدمة خطابات الإعتماد والضمان التي تم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالإقراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.

ج – أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة

وهناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ صدمات السحب المفاجئ التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة إهتزاز عامل الثقة لدى جمهور المودعين على أثر النكسات التي تصيب البنوك التجارية أثناء مزاولة نشاطها الائتماني (الإندفاع على البنوك الذي من السلوكيات غير المستقرة للمودعين)؛
- ✓ خطر السيولة يمس بصفة رئيسية النظام البنكي للبلاد الناشئة، والتي تكون الأسواق النقدية بها ما تزال في طور التشكيل؛
- ✓ صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو صعوبة تسيل الأصول؛
- ✓ رغبة البنوك في الحصول على عوائد أكبر، وذلك لأن العوائد تتناسب طرديا مع المخاطرة؛
- ✓ تمويل البنوك لإستثمارات طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل؛

---

[1] - عتروس صونيا، **أدوات إدارة السيولة في البنوك و دورها في التخفيض من خطر السيولة**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ،جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص،ص 36-37.

[2] - حكيم راضية، المرجع السابق، ص 7.

✓ غياب التعاون بين البنوك والقدرات المحدودة للاتصال والنقل.

المطلـــب الثالـــــث: إدارة مخاطـــــر السيولـــــــة

يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية تتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها البنك.

أولا: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

– يوجد عدة تعاريف لإدارة المخاطر نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف بأنها مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب على البنك أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة من ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد[1].

التعريف الثاني: تعرف بأنها عملية تحديد و تقييم و إدارة التقنيات و التكيف مع المخاطر التي يمكن للبنك التعرض لها[2].

– من التعريفين السابقين يتم استنتاج تعريف شامل لإدارة المخاطر المصرفية ألا وهو:

"مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة في البنك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر".

1– أهداف إدارة المخاطر المصرفية

يمكن القول أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:[3]

✓ التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛

✓ الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛

✓ إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛

✓ وضع نظام الرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛

✓ إستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

ثانيا: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تنشأ مشكلة إدارة السيولة أصلا من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية، وأن هناك تباينا بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، وبينما لا يستطيع البنك السيطرة على مصادر أمواله من الودائع يمكنه السيطرة على استخدامات هذه الأموال.

ويتعين على الإدارة العليا أن تتأكد من أن إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة، ويجب أن تتوفر لدى البنوك قاعدة البيانات الكافية لقياس وإدارة مخاطر السيولة ورصدها كما يجب أن تشمل هذه التقارير على موقف السيولة في آجال زمنية محددة.

---

[1] - سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية و دور الهندسة في صناعة أدواتها**، دار الجامعات للنشر، القاهرة، 2005، ص 307.

[2] - أسامة سلام عزمي، موسى شقيري نوري، **إدارة المخاطر و التامين**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، د س ن، ص 41

[3] - عيد احمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، **إدارة الخطر و التامين**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص ص 50-52.

– وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف المواد، ونظرا لتكلفة الفرصة البديلة للموارد السائلة، ويتعين على البنوك أن تدخل في الإستثمارات ذات العائد بعد أن يكون لديها ما يكفي من السيولة ونجد أن معظم البنوك تحتفظ الأن بإحتياطات وقائية علاوة على الإحتياطات الإعتيادية بينما يعتمد حجم الإحتياطات الوقائية على تقييم إدارة البنك بمخاطر السيولة.

ومن الضروري أن تتخذ قرارات إدارة السيولة بالنظر إلى مهام كافة إدارات البنك والخدمات التي تقدمها وعلى المسؤول عنها أن يسجل بدقة أنشطة جميع أقسام البنك العاملة على جمع السيولة وتوظيفها والتنسيق بين كل تلك الأنشطة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون للبنك آليات التحكم الداخلة لإدارة مخاطر السيولة بحيث تكون هذه الآليات جزء من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه البنك.[1]

1 – السياسات و الإجراءات لإدارة مخاطر السيولة

قد نستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجز أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل ما يلي:[2]

- ✓ تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات وخطة طوارئ؛
- ✓ إعلان السياسات والإجراءات الخاصة "الإستراتيجيات" بإدارة السيولة للبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- ✓ تنويع مصادر التمويل؛
- ✓ التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل على إستراتيجية السيولة الكلية للبنك؛
- ✓ إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية؛
- ✓ إصدار شهادات الإبداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة؛
- ✓ التعامل بالأوراق المالية القابلة لتسييل وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة؛
- ✓ السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة، لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية؛
- ✓ الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل، قد تكون لليلة واحدة، فالبنك الذي لديه عجز يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك.

---

[1] - طارق الله خان، حسين أحمد، **إدارة المخاطر– تحليل القضايا في الصناعة الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003، ص 43.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك، الأساسيات و المشتقات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2010، ص 194.

✓ توافر نظام حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة، ذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة.

المبحـــث الثانـــي: الإطـار النظـري للربحيـة فـي البنـوك التجاريـــة

البنك التجاري هو منشأة تتعامل بالأموال أخذا وعطاءا، وتحقيق من وراء ذلك العمل ربحا من خلال تقديمها للخدمات البنكية والائتمان، وهذا الربح يشمل عائد رأس المال، وهي فكرة غامضة بسبب طبيعة عمليات ووظائف البنوك التجارية، ويحقق الربح عن طريق توزيع أصوله على مختلف أنواع الاستثمارات المربحة، وكذلك من الفائدة التي يتقاضاها على القروض التي يمنحها الأفراد، ومن عائد إستثماراته الأخرى ولذلك نستعرض في هذه المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تم التطرق لكل من مفهوم الربحية في المطلب الأول والتطرق إلى مقياس ومصادر الربحية في المطلب الثاني أما علاقة السيولة بالربحية سنتطرق إليها في المطلب الثالث.

المطلـــب الأول: مفهـــوم الربحيـة فـي البنـوك التجاريـــة

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المشروعات بكافة أنواعها المالية منها غير المالية، وبالتالي سوف يتم تقديم أهم التعاريف التي قدمت من طرف الاقتصاديين.

أولا: تعريف الربحية في البنوك التجارية

التعريف الأول: هي ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين[1].

التعريف الثاني: هي زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم.[2]

التعريف الثالث: هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح والربحية تعتبر هدفا للمنشأة، ومقياسها الحكم على كفاءتها على مستوى الكلية أو الوحدات الجزئية.[3]

– ومما سبق يمكن استخلاص تعريف شاملا للربحية البنكية والمتمثل في انه: "الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، وتتكون الإيرادات الإجمالية نتيجة للعمليات الإقراض والإستثمار التي يقوم بها البنك، أما نفقات البنك، فتتمثل نفقات إيرادات وتشغيله والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه"

ثانيـــا: أهميـــة الربحيـة البنكيـــــة

تتجلى أهمية الربحية فيما يلي:[4]

❖ مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتتمثل هذه المخاطر في عدم رد العملاء للقروض، بالإضافة إلى مخاطر فقدان السيولة، كتصرف البنك في بعض الأصول بخسارة قصد مواجهة طلبات العمل العملاء بالإضافة إلى مخاطرة السرقة و الإختلاسات؛

❖ بفضل الربحية يستطيع البنك في مجال الاستثمار؛

---

[1] - زينب حسن عوض الله، **اقتصاديات النقود و الأموال**، الدار الجامعية، مصر، طبعة الأولى، 1994، ص ص 132- 133.
[2] - إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في البنوك و النقود**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، طبعة الأولى، 1976، ص 67.
[3] - زينب حسين عوض الله، نفس المرجع، ص 135.
[4] - سيد الهوا ري، **إدارة البنوك**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، طبعة الأولى، 1981، ص 100.

❖ تعتبر الربحية ضرورية لتدعيم رأس المال، وبالتالي تقوية المركز المالي، وبهذه الزيادة في الأرباح تعني الإدارة جيدة لمسيري البنك، الشيء الذي يزيد في عدد عملاء البنك.

المطلـــــب الثانـــي: مقاييـس و مصـــادر الربحيـــــة

يهدف الربح إلى ضرورة التوسع في التوظيف، وتحقيق عائد مالي، حيث أن الأرباح تقيس فعالية وجهود التسيير، كما أن مصادر هذه الأرباح، تتكون من الفوائد المستحقة من القروض، والفوائد المستحقة من الاستثمارات وأجور الخدمات المختلفة.

أولا: مقاييس الربحية في البنوك الخارجية

وتتمثل مقاييس الربحية فيما يلي:[1]

معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على حق الودائع، معدل العائد على الأموال المتاحة.

1- معدل العائد على حق الملكية

يدل هذا المعدل على مدى اهتمام الإدارة بالعائد لحاملي الأسهم مقابل اهتمامهم بالاستثمار في الأصول منخفضة العائد في المستقبل، فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد المستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا إرتفعت أسعار الفائدة، وقد يؤدي ذلك تحجم الوعاء الضريبي، وينعكس ذلك على مصداقية معدل العائد على حقوق الملكية الذي يكون مرتفعا بسبب تضخمه وتعطى العلاقة لحساب هذا المؤشر كالأتي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

2 – معدل العائد على حق الودائع

إن هذا المعدل يتم الوصول إليه أرباح العام الماضي بالنسبة للودائع، حيث تحسب بقسمة أرباح السنة المنتهية على الودائع، أي أن هذا المعدل يشير إلى خطورة تتطلب إعادة دراسة كفاءة التشغيل والإدارة في البنك، وتخص كل الأمور المتاحة للتوظيف.

[1] - عبد الباقي بوضياف، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 31.

3- معدل العائد على حق الأموال المتاحة

يعطي هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في البنك وهي تشمل الودائع وحق الملكية، ويتم حساب هذا المعدل بقسمة أرباح السنة الماضية على حق الملكية، بالإضافة إلى الودائع.

$$\text{معدل العائد علة الأموال المتاحة} = \frac{\text{أرباح السنة الماضية}}{\text{حق الملكية + الودائع}}$$

ثانيـــا: مصـــادر الربحيـة فـي البنـوك التجاريـــــة

البنك بصفة عامة هو منشاة اقتصادية، تسعى إلى تحقيق ربح ممكن، أن هذا الأخير يتمثل في زيادة الإيرادات عن التكاليف، ويمكن تقسيم حصيلة متغيرات ربح البنك كما يلي:[1] معدلات الفوائد، نفقات عامة مخصصات الاستهلاكيات والمؤمنات، أحجام السلفيات والودائع.

1- جانب الايرادات

بالنسبة لجانب الايرادات فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط البنك، وقد تأخذ شكل فوائد على القروض التي يمنحها للغير او عوائد لموجوداته من الاصول المالية بمختلف أشكالها، أو العمولات التي يتحصل عليها مقابل الخدمات البنكية المختلفة التي يقدمها لعملائه، أي أن مصادر الايرادات تتكون من القروض والاستثمارات والفوائد المتحصلة من القروض التي يمنحها البنك والفوائد والارباح الرأسمالية من الاستثمارات (أجور الخدمات).

1-1- معدل الفائدة

القاعدة التي تحدد معدلات الفائدة في الأسواق الرأسمالية هي قاعدة العرض والطلب، إلا أن هذه القاعدة ليست العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد المعدلات، لأن سلوك السلطات النقدية وتأثير المعدلات المطبقة في الأسواق الرأسمالية الأجنبية ينعكسان أيضا على مستوى معدلات الفائدة.

ليس المستوى المطبق لمعدلات الفائدة هو الذي يهم في تحديد قيمة الربح بقدر ما يهم الهامش بين المعدلات التي يقترض بها البنك موارده.

وبسبب المنافسة بين مؤسسات التسليف، فان إدارة البنك لا تسيطر على معدلات الفائدة ومعدلات الاساسي البنكي ومعدل السوق النقدية.

1-2- احجام السلفيات و الودائع

إن تزايد حجم السلفيات والودائع يشكل وسيلة قصيرة الأجل لتعظيم الربحية، إذا كان المردود الهامشي للتسبيقات أعلى من التكلفة الهامشية للودائع، ويؤثر تكوين السلفيات والودائع تأثيرا كبيرا من الناتج البنكي

[1] - فريد الصلح، موريس نصر، **البنك و الأعمال البنكية**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1989، ص، ص 224-225 .

الصافي، فان البنك يتعرض لخطر يمكن أن يتجاوز معدل فائدة السوق النقدية في الفترة التي تتغير منها معدلات الفائدة بفارق كبير مرارا و تكرارا، الذي يحصل بموجبه على موارد الخزينة ومعظم الودائع لأجل والسندات على الصندوق ، المعدل الوسطي الذي يستوفيه البنك على استعمالاته.

– إن السلفيات الممنوحة بفائدة ثابتة تكسب إيرادات الإستثمار البنكي، مقاومة كبيرة بالنسبة إلى إرتفاع معدلات الفائدة اوإنخفاضها[1].

1–3– السياسة الرشيدة بالنسبة للإيرادات

الحصول على اكبر إيراد إجمالي يعتمد البنك إلى زيادة حجم عملياته البنكية من القروض والإستثمارات وغيرها،فكلما زادت هذه القروض والاستثمارات كلما زادت إراداته الإجمالية، خاصة إذا كانت هذه القروض والإستثمارات قليلة السيولة زاد الايراد.

وعليه يوجد هناك محفزات تدفع البنك إلى السعي للحصول على المزيد من الأصول، ولكنه لا يستطيع لأنه مقيد بحدود إذا تجاوزها يهدد كيانه المالي ويهدم الهدف الذي يسعى إليه، والبنك عندما يضيف إلى قروضه يضيف أيضا إلى حجم الإلتزامات التي يرتبط بها، وبالتالي يتحتم عليه أن يكون مستعدا لمواجهة طلبات الدائنين الجدد، وإن يكون لدى البنك نقدا حاضرا بمقدار كافي لمواجهة الطلبات المحتملة لأصحاب الودائع في أي وقت.[2]

إذا استثمر البنك أصوله في القروض طويلة الأجل، فإنه يؤدي إلى أرباح كبيرة، و لكن من ناحية أخرى تكون درجة خطورتها أكبر إذا عجز المقترضون عن الوفاء بالديون، كذلك يعتبر الإستثمار في الأوراق المالية من أهم مصادر تكوين الأرباح، ولكن بعض الأوراق المالية إن لم يكن أغلبها، تتغلب قيمتها السوقية لدرجة كبيرة. فأذونات الخزينة تتميز بنسبة عالية من الأمان، و لكنها لا تعطي إلا فوائد قليلة لا تتجاوز في بعض الأحيان 50%، و السياسة الرشيدة في هذا الصدد تتمثل في توزيع الإستثمارات أي أنواع مختلفة من القروض والأوراق المالية لتوزيع درجة المخاطر.[3]

2– جانب التكاليف

أهم عناصر التكاليف في البنوك التجارية يتكون من تكاليف الإدارة التشغيلية، و الفوائد التي يدفعها البنك للغير.

ونجد أن النفقات العامة تطرح من الناتج البنكي الصافي، وتؤثر قيمتها على نتائج الإستثمار الإجمالية، أي أن التكاليف تتكون من:[4]

- ❖ الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وعلى القروض(الإقتراض) من الغير؛
- ❖ الرواتب والأجور ومصروفات الضمان الاجتماعي والمزايا المهنية للعاملين؛

---

[1] - فريد الصلح، موريس نصر، المرجع السابق، ص 225.

[2] - صبحي تادرس قريصية ومدحت محمد العقاد، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة ، بيروت، 1983 ص 111.

[3] - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص .68

[1]- إسماعيل محمد هاشم، نفس المرجع، ص 69.

- ❖ المصروفات والتكاليف الأخرى؛
- ❖ مصروفات عقارية؛
- ❖ مصاريف التشغيل الأخرى؛
- ❖ ضريبة الدخل.

2-1- السياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف

تقتضي هذه السياسة في تخفيض النفقات على عنصرين:[1]

العنصر الأول: وهو نفقات إدارته وتشغيله، وعندما يحاول التخفيض في العنصر الأول إلى أقصى حد يعني أنه يحاول أن يحصل على أكبر كفاءة ممكنة، نتيجة إنفاقه قدر محدود من النقود.

العنصر الثاني: تعتبر الفوائد من بين النفقات التي يدفعها البنك على الودائع، وخاصة تلك التي تودع لأجل والغرض الادخار و التقليل منها، نعني به تحقيق اكبر كفاءة ممكنة من إتفاق معين.

أما فيما يخص تخفيض تكاليف الأجور أو ضغط مصروفات الإدارة كيفما كان، وإنما يعني تحقيق أكبر قدر من الكفاءة بالنسبة كوحدة العمل، وكذلك بالنسبة للفوائد المدفوعة، فالعبرة ليست بالقيمة الإجمالية لهذه الفوائد وإنما بمقدار العائد الذي يحققه البنك من وراء دفع هذه الفوائد، فقد تقضي السياسة الرشيدة في بعض الاحيان دفع فائدة أكبر من الفائدة في السوق.

إذا كان من وراء هذه الزيادة جذب مقدار أكبر من الاموال طالما إن عمليات الاستثمار تعطي الفوائد المدفوعة فعليه إن السياسة الرشيدة لتخفيض التكاليف هي إعطاء أولوية الربحية.

المطلـــــب الثالـــــث: علاقــة السيولـة بالربحيــة و كيفيــة الموازنـــة بينهمـــا

تؤدي عملية احتفاظ البنك بسيولة كبيرة إلى تعرضه لفقدان فرصة الحصول على أرباح كان من الممكن الحصول عليها لوقام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها، ومن هنا يتجلى التعارض بين الربحية والسيولة، وهي المشكلة الرئيسية في الأعمال البنكية، ويمكن إيضاح طبيعة هذا التعارض عند مقارنة مسك النقد في الصندوق واستخدامه بشكل أخر، فالنقد كما هو معلوم يمثل السائل المطلق الذي تقارن به سيولة باقي الأصول، وكل إستخدام اخر للنقد يبتعد به عن السيولة المطلقة بدرجة ما.

وتمتاز بعض أنواع الاستخدام بكونها قريبة من النقد بحيث يمكن تحويلها له بسرعة ودون تحقق خسارة غير أن هذا الإستخدام يتطلب التضحية بجزء من دخل البنك.

ولهذا تعتبر في كثير من الحالات "الربحية هي الهدف و السيولة هي القيد على هذا القيد"، فعلى البنك أن يسعى لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع

[1] -المرجع السابق، ص 70.

الأخرى والتي تتعرض لنفس درجة من المخاطرة مع الإحتفاظ بقدر ملائم من الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء، وذلك بالبحث عن التوازن الامثل بين الربحية والسيولة في إدارة الأصول و الخصوم.[1]

وللموازنة بين السيولة والربحية طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها:[2]

1- طريقة مجمع الاموال

تفترض هذه الطريقة لا تمييز بين أموال المشروع، وتجري استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع وتعطي الأولوية عند ترتيب اولويات توظيفاتها عناية خاصة لتصري السيولة والربحية.

2- طريقة تخصيص الموارد

التمييز بين الأموال على أساس مصادرها: طبيعة المصدر والإستعمالات الملائمة له، تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية، تفترض هذه الطريقة أن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت إليه الأموال.

3- المدخل العلمي

إستعمال معدلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الاصول تحديد الهدف من إدارة الأصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق، والتعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة.

[1] - حكيم راضية، **المرجع السابق**، ص، ص 5-6.
[2] - عتروس صونيا، **المرجع السابق**، ص، ص 15-16.

خلاصة الفصـــــــــل

السيولة والربحية يعتبران هدفان رئيسيان إلا أنهما متعارضان من حيث الهدف، فالبنوك التجارية تسعى لكسب السيولة اللازمة لعدم وقوعها في مخاطر مالية كالإفلاس مثلا من جهة، وتحقيق أقصى ربح ممكن من جهة أخرى، فالسيولة إذا ازداد حجمها عن الحد القانوني لها، أي احتفاظ البنوك التجارية بسيولة تفوق حاجتها سوف يؤثر ذلك سلبا في ربحية البنك لأن الأرباح تشكل عنصر أساسي للتمويل الذاتي للبنك، كما أنها تعتبر معيار هام للإدارة السليمة، لذا تسعى هذه البنوك للموازنة بينها قدر المستطاع، لأن الربحية هي الهدف والسيولة هي القيد على هذا الهدف.

الفصل الثاني:

تقييم الربحية و السيولة

وفق نظام التقييم المصرفي الامريكي camles

تمهيـــد

يعد نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camels** من الأساليب الفعالة لأداء تقييم البنوك وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستحدثات أو ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء البنوك.

وعليه عند تقييم السيولة والربحية لدى البنك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المستوى العالي لسيولة، والحاجة المستقبلية نظرا للحاجات التمويلية، فضلا على مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر لديه بشكل عام، وكذلك الأخذ بالاعتبار المستوى العالي للربحية التي تعد هذه الأخيرة من أهم المؤشرات المالية للحكم على أداء أي بنك مهما اختلف نوعه أو شكله أو نشاطه، لأن تعظيم الربحية أصبح وسيلة تؤدي إلى ضمان استمرارية نشاط البنك.

ففي ظل نظام التصنيف **camels** فإن كل مصرف يخضع لتصنيف عددي لكل مكون من المكونات الستة، والبنك المركزي من خلال سلطته الرقابية يضع مستوى تقويم كل عنصر ضمن مسؤولية فريق التفتيش والرقابية الميدانية، وأن تقويم العناصر الستة يأخذ اتجاها تنازليا بحيث يعكس المستوى الأول أفضل مستوى في الأداء، والمستوى الخامس أدنى مستوى في الأداء، أي أن السلطة الإشرافية على المصارف تحدد لكل مصرف علامة على قياس يتدرج من علامة (1) أي أن المصرف ممتاز إلى علامة (5) والتي تشير أن المصرف (رديء).

ولإبراز ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- ✓ ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكي **camels**؛
- ✓ السيولة و الربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي**camels**.

المبحـث الأول: ماهيـــة نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

يعتبر نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels من أهم نظم تقييم الأداء المصرفي وأشهرها وبدأ إستخدام هذه الطريقة في بداية عام 1980م من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكي حيث تتمثل هذه الطريقة في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوظيفة المالية لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة من الوسائل الرقابية المباشرة التي تمر بها الجهات الرقابية على المصارف .

المطلـب الأول: مفهـــوم نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

تعتمد مؤشرات الجهة الجزئية التي تعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، على ستة مؤشرات تجميعية أساسية ووضع المؤسسات المالية التي تعرف بإطار CAMELS وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة نظام التقييم المصرفي CAMELS، تعريفه، أهميته.

أولا : نشـأة نظام التقييـم المصرفـي الأمريكي CAMELS:

هناك مخاطر عديدة في أنشطة البنوك ومهمة الإنذار المبكر والمؤشرات المالية هي توجيه النظر لهذه المخاطر والإكتشاف المبكر لهذه الأخيرة يساعد واضعي السياسات في اتخاذ إجراءات وقاية لمنع حدوثها أو حد كحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم يكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر.[1]

بدأ استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS في بداية 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي إستخدمت معايير الإنذار المبكر CAMEL.

وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1929، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحللون الإقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها إستخدام هذه الطريقة لكشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي إستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة إلى تحديد درجة المخاطرة، بالمصرف في كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طلب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في تقييم واختبار تعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، بالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض إنضباط السوق، وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.[2]

---

[1] - يوسف خلخال، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي "camels" على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد10، 2012، ص، 205.

[2] - زوبير بوعلاق، **تقييم الأداء المصرفي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية "BDER" وفق نظام camles**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة ، 2013-2014، ص ص 31-32.

ثانيا: تعريـف نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

التعريـــف الأول: يعرف نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels بأنه طريقة تتمثل في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه[1]، وتعتبر هذه الطريقة أحد وسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات في أمريكا على الأخذ بنتائج هذا النظام والإعتماد عليها في إتخاذ القرارات وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ كفاية رأس المال Capital Adequay؛
- ✓ جودة الأصول Asset Quality؛
- ✓ جودة الإدارة Managment Quality؛
- ✓ ادارة الربحية Earning Management؛
- ✓ درجة السيولة Liquidity Position؛
- ✓ حساسية اتجاه مخاطر السوق Sentirty to Mark Risk.

التعريـــف الثانـــي: تعرف طريقة CAMELS على أنها طريقة سريعة للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعود أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش المداني [3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص تعريف شامل يتمثل في:

– هو أسلوب قياسي لتقييم فعالية المصارف بالإستناد إلى مؤهلات، وموضوعية المفتشين الذين يقومون بجولات تفتيشية روتينية ويقيمون المخاطر المصرفية بعد إنجاز جميع جولات التفتيش الخاص بكل مصرف على حدة وفق نموذج هو حد لهذا الغرض.

وللتعمق أكثر في نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS سيتم التطرق إلى عناصره الستة وهي كالأتي:[4]

1– رأس المـــال

بمقتضى هذا النظام تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي – عدا فروع البنوك الأجنبية – باحتفاظ بنسبة تحددها السلطة الرقابية بين رأس المال من ناحية، و عناصر الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر من ناحية أخرى، في أي تاريخ و يتعين أن لا تقل هذه النسبة عن 10%.

2– جـودة الأصـول

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة على التوظيف الجيد لما هو متاح لديها من ال قدرتها على تغطية ما منحته من قروض وعادة ما تركز تلك المؤشرات على جودة القروض باعتبار النشاط ألإقراضي هو النشاط الرئيسي للبنوك، وللحكم على مدى جودة أصول الجهاز البنكي التي تمثل الجانب المحرك للأزمات البنكية، فإن المؤشر الأساسي لذلك هو نسبة القروض المعدومة إلى إجمالي الأصول، وكذلك استخدام مؤشر أخر للأصول وهو نسبة مخصصات البنوك إلى القروض المعدومة.

---

[1] - شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 87.

[2] - طارق عبد العال حماد، **المرجع السابق**، ص103.

[3] - السعيد مناس، عبير جغبلو، **تقييم أداء البنوك التجارية وفق طريقة CAMELS، دراسة حالة : البنك الخارجي**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تبسة، 2017-2018، ص57.

[4] - محمد سمير هيرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS)، في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار**، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المثنى، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (1)، العدد45، 2006-2009، ص ص 269-271.

3-جـــودة الإدارة

يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في (الحوكمة، موارد البشرية، عملية المراقبة و التدقيق، نظام المعلومات، التخطيط الإستراتيجي).

4- الربحية

يعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات على مساهمه، وتلجا البنوك عادة إلى إيقاف توزيع البنك لأي أرباح في حالة وجود أصول غير جيدة لديه أو قروض غير فعالة، وغير مغطاة بمخصصات كافية.

5- السيولة

في بعض الأحيان يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، فهي تشمل بشكل عام جانب الأصول و الخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل في البنك المركزي.

6- الحساسية إتجاه مخاطر السوق

يعتبر تحليل لمخاطر السوق حديث نسبيا مقارنة مع باقي مكونات camels حيث أنجز هذا سنة 1997 وذلك في ظل التطورات المالية و المصرفية التي حدثت على مستوى الدولي، التي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية. إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام camel وإنما يتوقف على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها.

ثالثا: أهمية نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملية ، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي:[1]

- ✓ التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص ؛
- ✓ التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يتحمل وقوعها في مشاكل؛
- ✓ المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- ✓ توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

كما تتمثل أهمية نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية بإجراء تحليل شامل لأداء البنوك والمصارف وأنماط أنشطتها ومقارنتها مع الصناع في الساحة المصرفية نظريا وتطبيقيا مما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها بالتالي تحقيق أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على الأمر الذي يساهم في العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محليا وإقليميا ودوليا، التي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية

[1] - يوسف خلخال، **المرجع السابق**، ص 205.

المطلـــــب الثانـــي: تطبيـــــق إستخـــدام نـــظام التقييـــم المصرفـــي الأمريكـــــي CAMELS

بعد التعديلات التي تم إدخالها على نظام التقييم المصرفي camels أصبح أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل.

أولا: تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

تتراوح درجات التصنيف ما بين 1 وهو الأفضل و5 وهو الأسوأ كالأتي:[1]

الجدول رقم (01): تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

مقاييس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
01	1.4-1	قوي
02	2.4-1.6	مرضي
03	3.4-2.6	معقول
04	4.4-3.6	هامشي(خطر)
05	5-6.5	غير مرضي

Source: Abdul amnal sarkerk, camels rating system in the contexte of islamic, Banking Aproposed ''S'' for sharial framemork,p:10.

يوضح الجدول السابق درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات نظام التقييم المصرفي حيث يحمل البنك:

- ✓ التصنيف الأول (قوي) متوسط تصنيف مكونات camels يقع ضمن المجال [1-1.4]؛
- ✓ التصنيف الثاني (مرضي) متوسط تصنيف مكونات camels يقع ضمن المجال [1.6-2.4]؛
- ✓ التصنيف الثالث (معقول) متوسط تصنيف مكوناتcamels يقع ضمن المجال [2.6-3.4]؛
- ✓ التصنيف الرابع (هامشي) متوسط تصنيف مكونات camels يقع ضمن المجال [3.6-4.4]؛
- ✓ التصنيف الخامس (غير مرضي) متوسط تصنيف مكونات camels يقع ضمن المجال [4.6-5].

[1] - Abdul amnal sarkerk , **camels rating system in the contexte of islamic, Banking**, Aproposed ''S'' for sharial fraemork . p:10، site internet ،http//ibtra.com/PDF/ journal v2h2 article 4 ،PDF،le 07/03/2019 ،11:59.

ثانيا: الاجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة التصنييف

تحدد درجة تصنيف البنك مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على تصنيف نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
01	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
02	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
03	يظهر عناصر القوة والضعف	رقابة ومتابعة مستمرة
04	خطرقد يؤدي الى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	خطيرا جدا	رقابة دائمة

المصـــدر: زيتـــوني عبـــد القـــادر، **المؤشـــرات الدوليـــة الحديثـــة لتقيـــيم أداء البنـــوك**، ص7، متـــاح في الموقـــع: http://iefpedia.com.arab تاريخ الإطلاع:07/03/2019.

- يوضح الجدول السابق أهم الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة التصنيف التي تمنح للبنك حيث أن:[1]
  - ✓ البنك الذي يصنف برقم (1) سليم من كل النواحي لا يتخذ في حقه أي إجراء رقابي؛
  - ✓ أما البنك الذي يصنف برقم (2) فهو سليم نسبيا و يتطلب معالجة سلبيات؛
  - ✓ في حين أن البنك الذي يصنف برقم (3) يظهر عناصر ضعف و قوة ويتطلب رقابة مستمرة؛
  - ✓ أما عن البنك الذي يصنف برقم (4) فهو في وضعية خطرة قد تقوده إلى الفشل ويتطلب برنامج إصلاح؛
  - ✓ بينما البنك الذي يصنف برقم (5) فهو في حالة خطرة جدا ويتطلب رقابة دائمة.

المطلـــب الثالـــث : تقييـــم نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام camels في مايلي :

أولا: مميزات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام التقييم المصرفي في النقاط التالية:[2]

- ✓ تصنيف البنوك وفق معيار موحد وتوحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش؛
- ✓ يعتمد في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش؛
- ✓ إختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي المصرفي؛
- ✓ عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدا ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل؛
- ✓ الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

---

[1] - زيتوني عبد القادر، **المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، ص7، متاح في الموقع : http://iefpedia.com.arab تاريخ الإطلاع 07/03/2019، 12:26.

[2] - زوبير بوعلاق، **المرجع السابق**، ص 34.

ثانيـــــا:انتقادات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels:

يمكن تلخيص أهم عيوب نظام التقييم المصرفي فيما يلي:[1]

- ✓ يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لأخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- ✓ أعطى المعيار أوزانا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والإعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل إلى أوزان مناسبة لكل عنصر فانه من الصعوبة إمكانية تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء إعتبار للمتغيرات وهذا قد يقلل من دقة المعيار أو أهمية نتائجه؛
- ✓ يعتمد النظام على قياس الأداء إستنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم ووفقا لذلك عند إحتساب درجات التصنيف النهائي.

المبحث الثاني: السيولة و الربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

إن دراسة الربحية و السيولة في نظام camels لهم أيضا أهمية قصوى في تقييم أداء المصرف وتوضيح الصورة من ناحية الإيرادات، والمخاطر المحيطة بالمصرف.

المطلب الأول: مفهـوم السيولة و الربحيـة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

إن نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لم يعرف كل من السيولة والربحية بشكل مباشر.

أولا: السيولـة

إن مشكلات جودة الأصول تؤدي إلى خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة قاعدة رأس المال، أما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول و الأرباح و رأس المال، إلا انه يعتبر مهما من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، لذلك لابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:[2]

- ✓ حجم و مصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية؛
- ✓ مدى تقلب الودائع والطلب على القروض؛
- ✓ مدى ملائمة تواريخ إستحقاق الأصول و الخصوم؛
- ✓ مدى الإعتماد على الإقراض مابين المصارف لتلبية إحتياجات السيولة؛
- ✓ مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية).

[1] - زوبير بوعلاق، **المرجع السابق**، ص 35.

[2] - إيمان زغود، **الإنذار المبكر باستخدام نموذج camels لتقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2015، ص 80.

ثانيـــا: الربحيـــــة

تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان إستمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:[1]

- ✓ مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة؛
- ✓ نوعية و تركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب؛
- ✓ مدى الإعتماد على البنود الإستثمارية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر المالية والمصادر غير التقليدية للدخل؛
- ✓ فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنوك الدخل والنفقات؛
- ✓ كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القرض.

المطلب الثاني: أسس تصنيف السيولة و الربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

حسب المنظمين الفدراليين في الولايات المتحدة الأمريكية يتم تقييم الحالة المالية العامة بانتظام لكل بنك مع تحديد المخاطر التي يواجهها من خلال الفحص التي يقومون بها لإعداد التقارير الدورية، وكذا تصنيف البنك وفقا لنظام وترتيب موحد والذي يتكون من ستة(6) مقومات من الأداء جمعت في كلمة camels. وعلى وجه الخصوص تم التطرق إلى (السيولة و الربحية)

أولا: نسب السيولة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

قبل التطرق إلى كيفية تصنيف البنوك،يجب التطرق إلى تقييم سيولة البنك عن طريق تحليل النسب المالية:[2]

1- نسبة التوظيف (نسبة القروض على الودائع)

وتشير هذه النسبة إلى مدى إستخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير وتحسب كما يلي:

- ❖ نسبة التوظيف (نسبة القرض على الودائع) = مجموع القرض / مجموع الودائع.

2- نسبة السيولة الحاضرة

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو في البنك المركزي أو البنوك الأخرى تحسب كمايلي:

- ❖ نسبة السيولة = السيولة الحاضرة /الخصوم المستحقة على المدى القصير.

كما يأخذ بعين الاعتبار نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الأصول والتي تحسب كما يلي:

- ❖ نسبة القروض إلى إجمالي الأصول = مجموع القروض / مجموع الأصول.

ثانيـــا: أسس تصنيـــف السيـــولة وفـق نـظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

يتم تصنيف سيولة البنك، وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels عن طريق مجموعة من الأسس والمتمثلة في ما يلي:[1]

[1] - إيمان زغود، **المرجع السابق**، ص 80.
[2] - **نفس المرجع**، ص 81

1- البنك الذي يتم تصنيف سيولته (1) يصنف كمايلي:

- توفر الأصول السائلة لتلبية الطلب على الودائع والقروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلب غير المتوقع؛
- الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك احتياجات السيولة؛
- توفير متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات؛
- امتلاك الإدارة الخبرة الكافية والاستخدام المربح لعمليات الإقراض بين البنوك لمقابلة احتياجات السيولة.

2- البنك الذي يتم تصنيف سيولته (2)

له نفس خصائص التصنيف (1) ولكنه يشهد نقطة ضعف واحدة أو أكثر من العوامل السابقة يمكن تصحيحها من خلال تطبيق اطار زمني معقول دون رقابة تنظيمية، وعلى سبيل المثال قد يلبي البنك احتياجاته من السيولة و لكن تنقصه الخبرة الادارية المناسبة أو التخطيط الفعال.

3- البنك الذي يتم تصنيف سيولته (3)

تظهر فيه نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل سابقة الذكر، ويشير الى عدم الكفاءة في ادارة السيولة مما يؤدي الى ظهور مشكلات متكررة السيولة، كما تبرز حاجة الادارة الى التدارك الفوري للاتجاهات السلبية لتجنب الأزمات المصرفية.

4-البنك الذي يتم تصنيف سيولته (4)

يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية وقوية من أجل تقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.

5- البنك الذي يتم تصنيف سيولته (5)

يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الحالية، من أجل منع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية الدائنين و المودعين.

ثالثـــا: نســب الربحيـــــة وفـق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

وتتمثل نسب الربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في ما يلي:[2]

1- معدل العائد على متوسط الأصول

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الادارة في استخدام أصول البنك استخداما أمثلا في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول، ويقارن هذا المعدل بمعيار الصناعة أو بما تم تحقيقه في السنوات السابقة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك عل كفاءة الادارة في استخدام أصول البنك والتحكم في التكاليف ومراقبتها والعكس صحيح، ويقاس هذا المعدل بالعلاقة التالية:

- معدل العائد على متوسط الأصول = صافي الدخل / متوسط الأصول.

2- نسبة المصروفات الى الايرادات: تقيس هذه النسبة ما تمثله المصروفات بالنسبة للإيرادات، فكلما انخفضت دلت على كفاءة الادارة في الحكم في تكاليفها والعكس صحيح وتحسب بالعلاقة التالية:

- نسبة المصروفات الى الايرادات = مجموع المصروفات / الايرادات

---

[1] - السعيد مناس، **المرجع السابق**، ص65

[2] - حنان تريعة، **أهمية نظام camels في أداء البنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي، 2010-2013**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص 45.

رابعـــا: أســس تصنيـــف ربحيـــــــة البنـــك

ويمكن أن تصنف ربحية البنك على النحو التالي:[1]

1- البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (1)

يصنف بالمؤشرات التالية:

- ✓ يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الإرباح المعقولة للمساهمين؛
- ✓ سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات؛
- ✓ الاعتماد بحد أدنى على البنود الاستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية؛
- ✓ الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل ونفقات الرئيسية؛
- ✓ نسبة الربحية بالعادة فوق 1%.

2-البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (2)

يتصف بالمؤشرات التالية:

- ✓ يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة؛
- ✓ يوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية كالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية، تكوم نسبة الربحية 1% أو قريبة منها (0.75% - 1%).

3-البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (3)

يصنف بالمؤشرات التالية:

- ✓ يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، وقد يشهد المصرف انخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الارباح، وتبلغ نسبة الربحية هنا 0.5% و 0.75%.

4- البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (4)

يتصف بالمؤشرات التالية:

- ✓ -يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كاف للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال مطلوب، ويتطلب هنا وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال، ويجب على الإدارة أن تتخذ إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين حيث يدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة المصرفية وتكون نسبة الربحية هنا (0.25% -0.5%).

[1] - علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق النظام المصرفي الامريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص ص 28-29.

5-البنك الذي يتم تصنيف أرباحه (5)

يتصف بالمؤشرات التالية:

- ✓ يشهد خسائر تهدد ملاءته المالية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه دون إجراء فوري فإن الخسائر قد تسبب بالإعسار، وتبلغ نسبة الربحية هنا أقل من (0.25%) ذو الدخول بالخسائر.

المطلـــــب الثالـــث:مؤشـــرات السيولـــة وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels

تشمل مؤشرات السيولة بشكل عام جانب الأصول و الخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر للمؤشرات التالية:[1]

- ✓ التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك التجارية؛
- ✓ التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛
- ✓ نسبة الودائع إلى القروض؛
- ✓ نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛
- ✓ هيكل إستحقاق الأصول و الخصوم؛
- ✓ سيولة السوق الثانوية؛
- ✓ مدى تعرض البنك إلى حالات إعسار مالي؛
- ✓ القدرة على توريق وبيع الموجودات.

[1]- تميسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)**، مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي قسم علوم إقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص 12.

خلاصة الفصـــــل

تختلف مؤشرات تقييم الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وتعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة الرقابة المصرفية الفعالة التي يقوم بها البنك المركزي، كما يعتبر نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels الذي يعالج البنوك في ستة مجالات تتمثل في (كفاية رأس المال، جودة الأصول، نوعية للإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق) نظام الإنذار المبكر بالأزمات إذ يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنك من أجل إعطاءه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الإجراءات الوقاية اللازمة وبالاعتماد عليه يتم توحيد أسلوب كتابة التقارير، ولاختصار زمن التفتيش وعدم تشتيت الجهود يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وكذا إتاحة المعلومات للعملاء.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول تقييم اداء البنك الخارجي الجزائري وفق نظام التقييم المصرفي الامريكي camels

تمهيـــد

بعد ما تم إستعراض الجانب النظري للموضوع من خلال الفصلين السابقين، ستتم محاولة إجراء عملية إسقاط لأهم المفاهيم النظرية التي تم تناولها، على البنك الجزائري الخارجي، وبما أن البنوك الجزائرية لا تعتمد نظام التقييم الأمريكي، لذلك سيتم محاولة تطبيق هذا النظام على هذا البنك.

وبهدف القيام بهذه المحاولة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ تقديم البنك الخارجي الجزائري؛
- ✓ محاولة إعتماد نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم السيولة والربحية في البنك الخارجي الجزائري.

المبحـــــث الأول: تقديـــم البنـــك الجزائـــري الخارجـــي

يعتبر البنك الجزائري الخارجي مؤسسة وطنية هدفها الأساسي تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية والمالية للجزائر مع الدول الأخرى، وذلك في إطار التخطيط الوطني ومن أهم وظائفه تسهيل تنمية مجالات العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم، ويمكن له التدخل في مختلف العمليات البنكي، ولذلك سيتم التعريف بالبنك الجزائري الخارجي ثم الوكالة الرئيسية على مستوى ولاية تبسة موقع التربص.

المطلـــــب الأول: التعريـــف بالبنـــك الجزائـــري الخارجـــي

تعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا بالاستمرار على مقابلة إلتزاماته تجاه العملاء عن طريق تحقيق السيولة الكافية. يعتبر البنك الخارجي الجزائري مؤسسة وطنية هدفها الرئيسي تسهيل وتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع دول العالم، وذلك في إطار التخطيط الوطني ومن أهم وظائفه تسهيل تنمية مجالات العمليات التجارية مع سائر بلدان العالم ويمكن له التدخل في مختلف العمليات البنكية.

لذلك سيتم التعريف بالبنك الجزائري الخارجي الأم ثم بوكالة تبسة –46– موقع التربص و تقديم هيكله التنظيمي وأهدافه، وسيتم ذلك بعرض النقاط التالية.

أولا: نشـــأة البنـــك الخارجـــي الجزائـــري

تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب الأمر 67-204 المؤرخ في 1967/10/10 على أساس انه شركة وطنية أي بنك إيداع، وقد سجل هذا قائمة ضمن قائمة البنوك بصفة تلقائية، وبحكم القانون اكتسب صفة الوسيط المالي بالقيام بالعمليات التجارية مع الدول الأجنبية، يسير هذا البنك من طرف وزير المالية مع مراعاة القواعد التقنية الخاصة بالسياسة العامة المبلغة إلى رئيسه (المدير العام)، وقد تم تكوين البنك الخارجي الجزائري نهائيا ابتدءا من 1968/01/01، وقد خصص له في البداية رأس مال يقدر بـ 20 مليون دينار جزائري مقدمة من الدولة ومنذ سنة 1970.كان البنك الخارجي الجزائري يمول شركات معينة فقط مثل سوناطراك والنقل البحري...الخ، ليتغير وضع البنك الخارجي الجزائري بعد إعادة تكوين المؤسسات الصناعية الكبيرة التي قامت بها السلطات العمومية في بداية الثمانينات حيث أصبح البنك شركة ذات أسهم.

ثانيـــا: أهـــداف البنـــك الخارجـــي الجزائـــري

حتى يظهر البنك الخارجي الجزائري في أحسن صورة داخل البلاد وحتى تكون علاقاته الخارجية متينة مع البنوك الأخرى، فإنه وضع أهداف يسعى دائما لتحقيقها ومنها:

- ✓ تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في نطاق التخطيط الوطني؛

- ✓ المشاركة في كل نظام أو تأسيس خاص بالتأمين على القرض بالنسبة للعمليات الخارجية مع البلدان الأجنبية ويمكن تكليفه بتأمين سيرها ومراقبتها؛
- ✓ إنشاء مصلحة مركزية للاستعمالات التجارية عن البلدان الأجنبية ومصلحة لتطوير العمليات التجارية معها؛
- ✓ تبديل جميع القروض التابعة للمؤسسات المصرفية العمومية الأخرى والمساهمة في مثل هذه القروض وإلحاق أي تحويلات يوافق عليها مختلف المؤسسات؛
- ✓ القيام بجميع العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تتلاءم مع هدفه إذ يحدد وزير المالية قواعد التطبيق الخاصة.

ثالثـــا: التنظيـــم الداخلـي للبنـك الخارجـــي الجزائـــري

يمكن توضيح التنظيم الداخلي للبنك الخارجي الجزائري من خلال الشكل الموالي:

الشكـــل رقـم (01): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

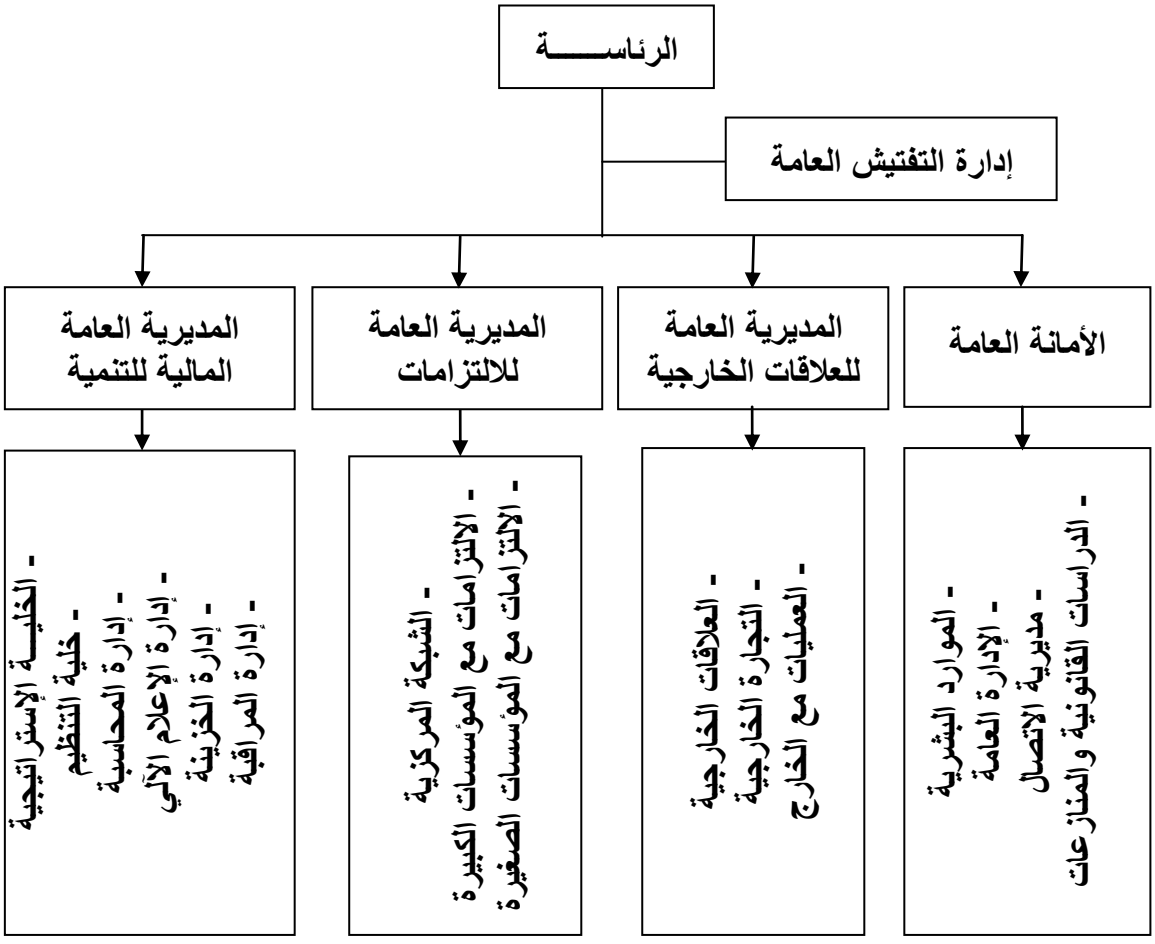

المصدر:الوثائق الداخلية لوكالة تبسة

من خلال الشكل يتضح لنا الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري، حيث يتكون من عدة إدارات وكل إدارة لها مديرية خاصة بها مكلفة بأعمال معينة، فنجد مثلا: المديرية العامة للعلاقات الخارجية متخصصة بكل العمليات والعلاقات الخارجية التي يقدمها البنك لعملائه، وهي تخضع لنفس الرئاسة، التي بدورها تليها إدارة التفتيش التي مهمتها المراقبة العامة للبنك وكل فروعه.

المطلـــــب الثانـــي: تقديـــم البنـــك الخارجـــي الجزائـــري وكالـة تبســـة – 46 –

نظرا للتطورات التي يشهدها النظام المصرفي وسعيا منه لتحقيق التنمية ومواكبة التطور، قامت البنوك بإنشاء وحدات لها حتى تتمكن من مزاولة نشاطها عبر كافة التراب الوطني، وتقريب الخدمات من المواطنين إضافة للمساهمة في إحداث التنمية المحلية، هذه الوحدات تكون على مستوى الولايات وتتحدد مهامها تحت وصاية الإدارة المركزية للبنك.

أولا: نشـــأة البنـــك الخارجـــي الجزائـــري وكالـة تبســـة – 46 –

استجابة للحاجات المالية المحلية انشأ البنك الخارجي الجزائري وحدة وكالة تبسة –46– حيث تأسست بتاريخ 02 جانفي1990.وهي خاضعة لأحكام القانون التجاري.

تتمثل وظيفتها الأساسية في تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى، تقوم هذه الوكالة أيضا باستقبال الودائع ومنح الاعتمادات بالنسبة للمستوردين والضمانات بالنسبة للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير، وتضع اتفاقات واعتمادات مع البنوك الأجنبية ونظرا لتعدد مهام الوكالة فقد قسمت إلى قسمين:

- ✓ قسم خاص بالائتمان: يقوم بقبول الودائع ومنح القروض.
- ✓ قسم خاص بالعمليات الخارجية: يقوم بتجهيز وتمويل الشركات الكبرى (مثل :سوناطراك و شركة الاسمنت وشركة مناجم الحديد –تبسة–).

ثم بدأت عمليات الوكالة تتوسع تدريجيا فأصبحت تنفرد بتسيير حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

ثانيـــا: مهـــام البنـــك الخارجـــي الجزائـــري وكالـة تبســـة – 46 –

من ابرز مهام الوكالة ما يلي:

- ✓ إدارة العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- ✓ تنظيم وتحليل وإدارة ملفات القروض للخواص والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي أو ذات الطابع الصناعي؛
- ✓ المعالجة الإدارية والمحاسبية لعمليات الزبائن بالعملة الوطنية والأجنبية.أما بالنسبة لمهام مدير الوكالة فتتمثل في الإشراف على:

- ✓ تطوير وتقييم رأس المال الاقتصادي للوكالة؛
- ✓ تنظيم وتطوير وتنشيط ومراقبة نشاطات الوكالة؛
- ✓ السهر على التكوين وتقديم المعلومات وتطوير مستوى موظفي الوكالة؛
- ✓ السهر على السير الحسن للخدمات المقدمة للزبائن؛
- ✓ تقديم تقارير بصفة دورية عن نشاطات الوكالة.

المطلـــــب الثالـــث: دراســـــة الهيكـــل التنظيمـــي لوكالـــة تبســـــة-46-

للبنك الخارجي الجزائري في ولاية تبسة وكالة واحدة وهي وكالة تبسة -46-وفي ما يلي تقديم ودراسة هيكلها التنظيمي:

الشكـــل رقـــم (02): الهيكل التنظيمي لوكالة تبسة -46-

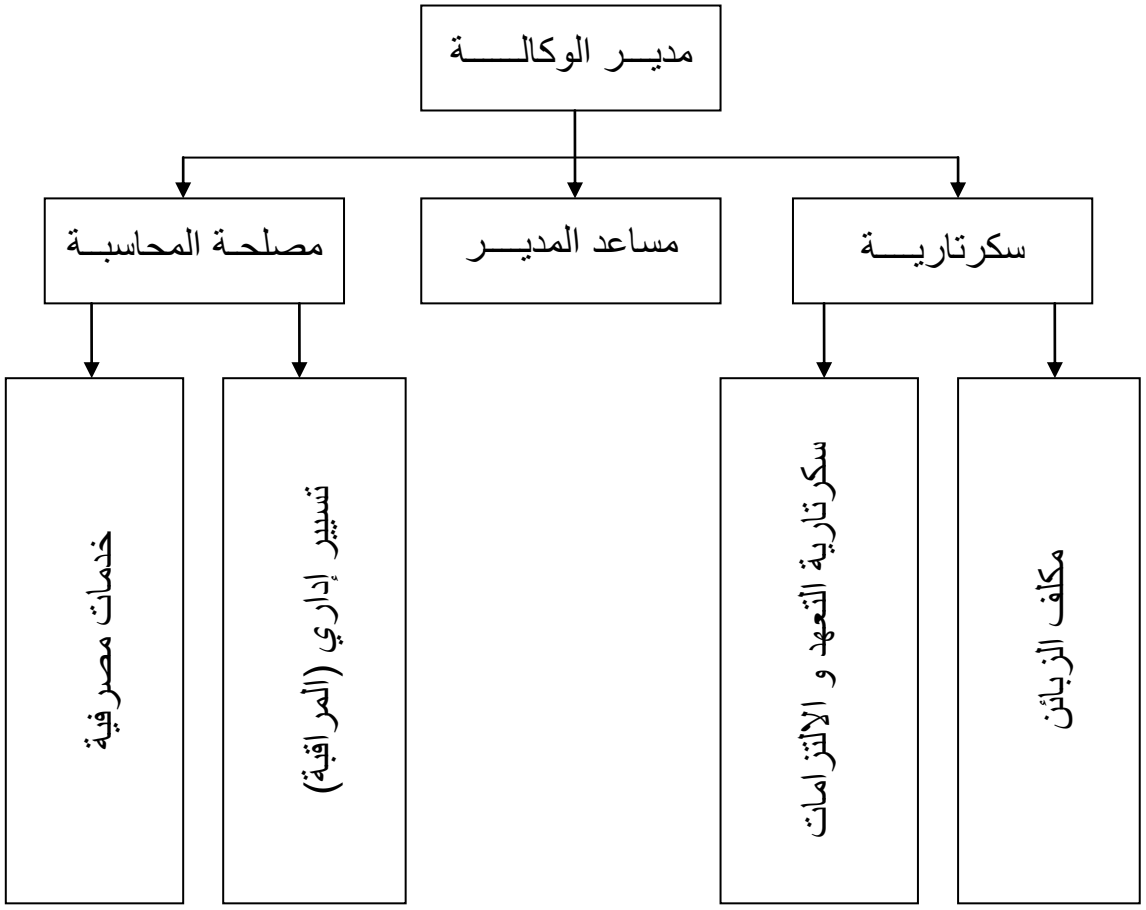

المصدر : الوثائق الداخلية لوكالة تبسة

يشكل الفرع الخدمات القاعدية للبنك، ويلبي حاجيات العملاء بفضل هياكل الوكالة ويساعده مدير مساعد مكلف بالأعمال الإدارية، وهيكلة الوكالة كما يلي:

1- المديـــر

وهو خاضع مباشرة تحت سلطة مدير الشبكة، ويعتبر المسؤول الأول عن تسيير البنك والنتائج التجارية لهيكله، هو ممثل البنك الخارجي الجزائري على المستوى المحلي، مكلف بالمهام التالية:

- ✓ تقييم عمل الاستغلال للإدارة بإعطاء التعليمات والتوجيهات.
- ✓ استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها.
- ✓ السهر على تطبيق القوانين التي تدير البنك.
- ✓ الإمضاء على البريد.

2- المديـــر المساعـــد

ويوجد تحت سلطة المباشرة لمدير الفرع، وتتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع وكذلك يقوم مقام المدير في حالة غيابه.

ويقوم كذلك بتسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع.

3- سكرتاريـــــة (الأمانة)

وتتكلف بالبريد الوارد والصادر عن الوكالة والقيام بالأعمال المكتبية وكذلك ضمان وسائل الاتصال على مستوى الفرع (هاتف، فاكس، انترنت...) وتوصيل الملاحظات ونشرها الصادرة عن المدير.

4- مصلحـــة المحاسبـــة

وتقوم هذه المصلحة بعدة مهام مثل مراقبة العمليات المحاسبية التي تجري في المصالح الأخرى ومراقبة الوثائق المحاسبية لكل المصالح وتقوم بالتحقق من كتابات المحاسبة والجرد وهي المسؤولة عن كتابة الوثائق المحاسبية الشرعية والقانونية للبنك وهذه المصلحة تتفرع إلى:

أ- مصلحـــة المحفظـــة

وتقوم بالمهام التالية:

- ➢ ضمان الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء من اجل تحصيلها قبل تاريخ استحقاقها؛
- ➢ مقاصة الأوراق التجارية، الشيكات وغيرها من القيم؛
- ➢ القيام بعملية الاكتتاب، الاحتفاظ والرهن الحيازي لسندات الصندوق؛
- ➢ دفع الأوراق التجارية؛
- ➢ إرسال القيم إلى البنوك الأخرى للتحصيل.

ب- مصلحـــة عمليـــات الصنـــدوق

وتقوم بالمهام التالية:

- استقبال الزبائن وتسيير حساباتهم وحسابات المستخدمين؛
- القيام بالتسديدات، والتحويلات والوضع تحت التصرف؛
- ضمان دفع وسحب الأموال (دينار وعملة صعبة)؛
- إصدار الشيكات المصادقة أو المصرفية؛
- معالجة عملية الصرف اليدوي؛
- القيام بمنح الشيكات ودفاتر التوفير؛
- ضمان تأجير الخزانات الحديدية.

5- المكلـف بالزبائـــــن

تابع لمدير الفرع وتكمن مهمته في وضع مخطط النشاط الاقتصادي للفرع عن طريق البحث والمشاركة استثمار الزبائن.

6- مصلحـــة التعهـــد والالتزامـــات

موضوعة تحت سلطة ومسؤولية رئيس المصلحة وتقوم بالنشاطات المتعلقة بدراسة وتحليل ملفات التمويل وذلك بتقديم الآراء حول الملفات المعالجة وترسلها إلى المديرية المركزية للإقرار فيها، وتقوم بالمصادقة على فتح وغلق الحسابات وكذلك ضمان المتابعة المستمرة وتحصيل الديون المتعثرة والمتنازع فيها وإعداد تقارير دورية حول شروط انجازها، وتقوم بإعداد ومنح عقود الالتزامات (اتفاقية منح التمويل، عقود الكفالات والقبول) وتتابع تطبيق الشروط المصرفية بصفة عامة في مجال الالتزامات.

7- المراقبـــــة

وتقوم بالمراقبة اليومية المحاسبية والسهر على مسك الجيد للحسابات وهي مكلفة أيضا بالأعمال المتعلقة (فتح وغلق النظام ألمعلوماتي، نسخ وضعيات نهاية اليوم..).

8- خـــــدمات مصرفيـــة

تتمثل في مجموع العمليات التي تقدمها الوكالة مثل: تقديم القروض و عمليات الصندوق و عمليات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي).

المـبحـث الثـانـــي: محاولـة إعتمـاد نظـام التقييـم المصـرفي الأمريكـي camels فـي تقييـم السـيولة و الربحية في البنـك الخارجـي الجزائــري

في هـذا المبحـث تم التطرق إلى مطلبين من خلالهما سوف يتم تحليل كل من السيولة والربحية في البنك الخارجي الجزائري وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيcamels.

المطلـــــــــب الأول: تحليـــــل سيولة البنك الخارجي الجزائري

كمـا سبق القـول فـإن عنصـر السـيولة يعتبر مـن العناصـر الأساسـية المكونـة لنظـام التقييـم، ولكـن يتميـز هـذا العنصر بعدم تداخله بشكل كبير مع العناصر الأخرى المكونة للنظام، وبالرغم من دلك فإن البعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقع البنوك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها.

إن تحليل عنصر السيولة يستند إلى مجموعة من النسب المالية نذكر منها:

أولا: نسبـــة التوظيـــف (نسبة القروض إلى الودائع)

تشير هذه النسبة إلى مدى إستخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة الحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية التزاماته المالية مع الغير.

الجـــــدول رقـم (03): نسبـــــةالقـــــــروض إلـــى الـــــــودائع

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض	1916	2069	1720640	1394	1631	17537453	1679735	216855
الودائع	2018	2198064	18618439	1680	20970	20757354	2013671	2509360
نسبة التوظيف	%94.96	%94.17	%92.41	%82.97	%77.79	%84.48	%83.41	%86.41
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5	5	5	5
التصنيف الكلي	5							

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية.

يمكن توضيح الجدول رقم (03) من خلال الشكل رقم (03)

لشكـــل رقـــم (03): نسبـــــةالقـــــروض إلـــى الـــودائع

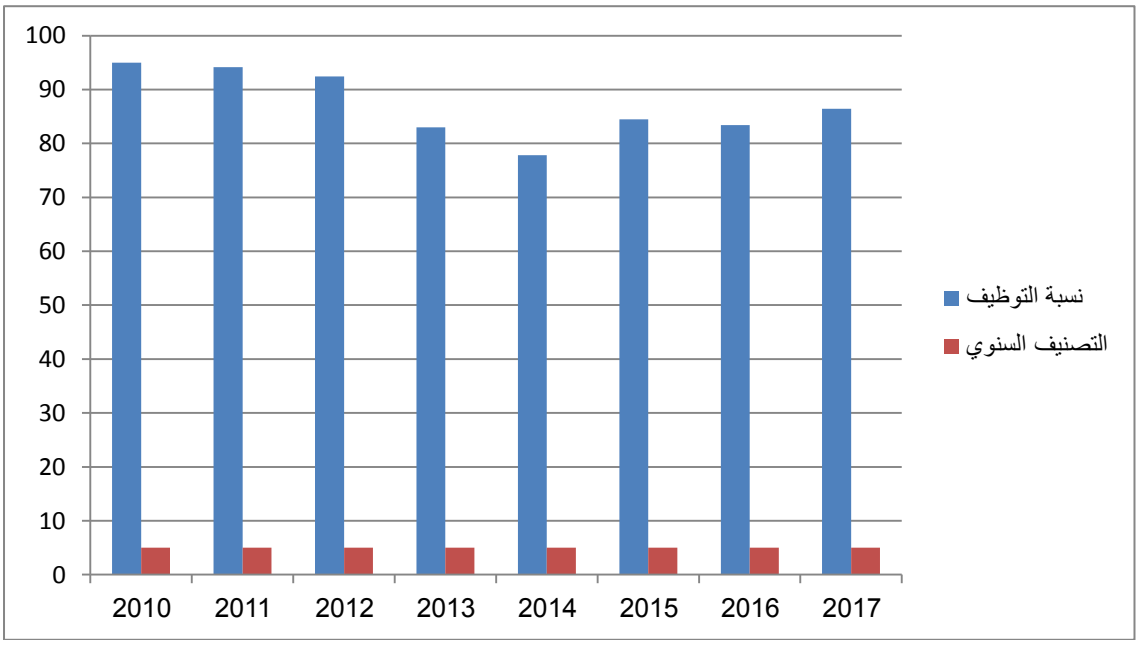

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

- ✓ أن هناك تذبذب في إجمالي كل من القروض والودائع حيث شهدت ارتفاع ملحوظ سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، وهذا راجع إلى إتباع الدولة سياسة توسعية للزيادة في القروض المقدمة للإقتصاد وكذا الزيادة في الأجور.
- ✓ انخفاض في قيمة القروض خلال السنوات القادمة (2012،2014،2013،2015،2016)، مقارنة بسنة 2011، ويرجع ذلك إلى إتباع الدولة سياسة انكماشية من خلال ارتفاع معدلات التضخم، تراجع نسبة القروض المقدمة للإقتصاد.حيث نلاحظ في سنة 2017 عادت بالإرتفاع بقيمة (216855).
- ✓ حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 94.96% سنة 2010 وانخفضت هذي النسبة خلال سنوات (2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017) لتبلغ على التوالي: (94.17%،92.41%،82.97%،77.79،84.48%،83.41%،86.41%).
- ✓ ارتفعت نسبة القروض على الودائع خلال السنوات الثلاث الأولى وكذا السنة الأخيرة حاز البنك الخارجي الجزائري على التصنيف رقم 5 من حيث السيولة خلال السنوات (2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017) مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة وعدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض.

فمن خلال متوسط التصنيف السنوات الثمانية تم منح البنك التصنيف رقم (5) خلال هذه السنوات وعليه فإن البنك يحقق أداء غير مرضي فيمل يتعلق بالسيولة.

ثانيـــــا: نسبـــــــة السيـــولة الحاضـــرة

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي، أو البنوك الأخرى.

ولمعرفة مدى قدرة البنك الخارجي الجزائري على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة سيتم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نسبـــــــةالسيـــــولةالحاضـــــــرة

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية.	96	118398	216259	3903	517	365814	458780	749185
سندات عمومية.[1]*	-	-	-	-	-	-	-	-
السيولة الحاضرة.	96	118398	216259	3903	517	365814	458780	749185
ديون بذمة المؤسسات المالية.	1	15461	15604	1135	195	1655	20728	2268
الـــودائع.	2018	2198064	1861843	1680	20970	20757354	2013671	2509360
خصوم أخرى.	64	82021	55211	55743	77	94751	28835	1719
الخصوم المستحقة على المدى القصير.	2084	3019830	1932659	58559	21049	20853761	2063236	2513349
نسبة السيولة الحاضرة.	4.61%	3.92%	11.18%	6.66%	2.45%	1.75%	22.23%	29.80%
التصنيف السنوي.		5	3	4	5	5	2	2
التصنيف الكلي.	4							

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية.

[1] *- عنصر السندات تعذر الحصول عليه محل الدراسة.

الشكـــل رقـــم (04): نسبـــــــةالسيـــــــولةالحاضـــــــرة

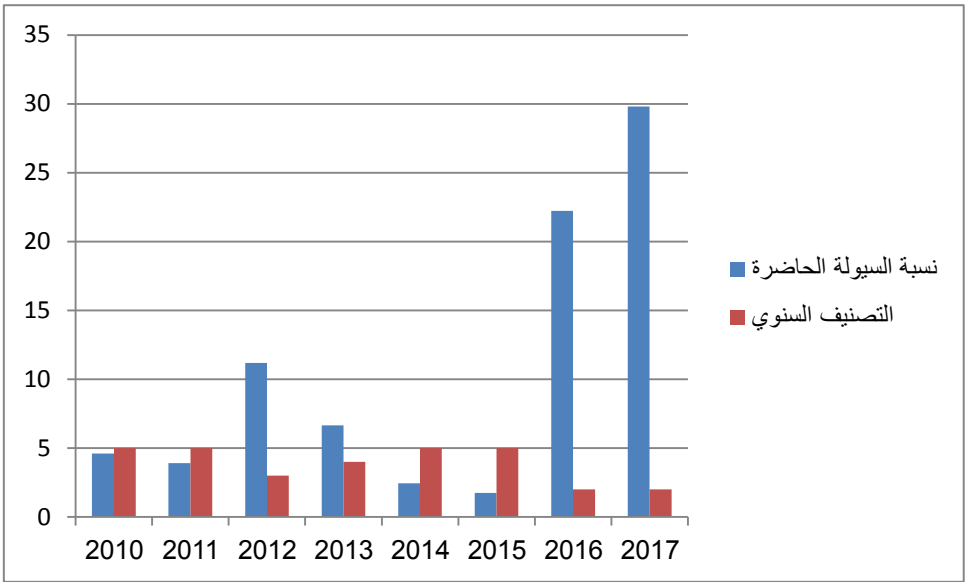

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(04)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ:

✓ تذبذب في نسبة السيولة الحاضرة بين الإنخفاض والإرتفاع خلال سنوات الدراسة، لذا تم منح البنك رقم التصنيف 4، مما يعني أنه يعاني في مشاكل حادة في السيولة.

ثالثـــا: نسبـــة القـــروض إلـــى إجمالـــي الأصـــــول

الجـــــدول رقـــم (05): نسبـــــة القـــروض إلـــى إجمالـــــي الأصـــــول

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض.	1916	2069	1720640	1394	1631	17537453	1679735	216855
الأصول.	2367	26367055	2307759	2111443	2581	2602811	2574006	3122177
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.	% 80.94	% 78.50	% 74.55	% 66.04	% 63.20	% 67.37	% 65.25	% 69.45
التصنيف السنوي	5	5	5	4	3	4	4	4
التصنيف الكلي.	4							

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية.

يمكن توضيح الجدول رقم (05) من خلال الشكل رقم (05):

الشكـــل رقـــم (05): نسبـــة القـــروض إلـــى إجمالـــي الأصـــول و تصنيفـــها السنـــــوي

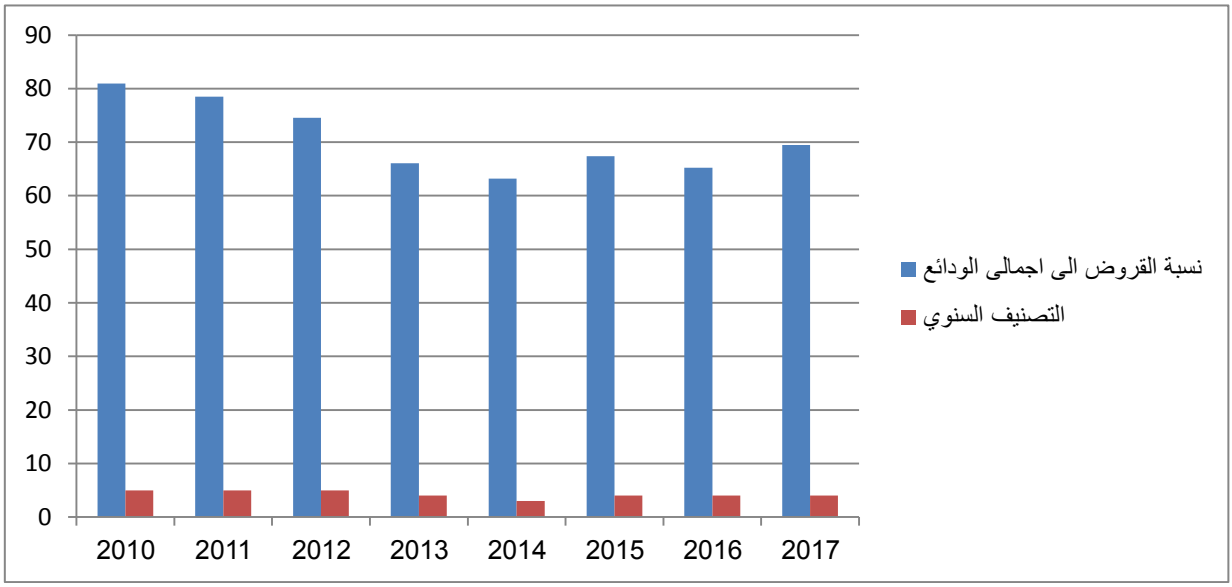

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن:

- ✓ إرتفاع في قيمة القروض سنة 2017 مقارنة بباقي السنوات، وإرتفاع في قيمة الأصول من نفس السنة بمبلغ 3122177 مليون دينار جزائري، أما باقي السنوات فقد تميزت بانخفاض في القروض بالنسبة لإجمالي الأصول.

وذلك راجع إلى تقليل البنك من نسبة الأصول في شكل قروض، لعدم تعرضه في الوقوع لمخاطر التسديد.

- ✓ أما في ما يخص نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فقد تميزت بالتذبذب، ففي سنة 2010 بلغت 80.94% ثم انخفضت خلال السنوات (2011، 2012،2013،2014،2015،2016) على التوالي: 78.50%،74.55%،66.04%،63.20%،67.37%،65.25% بالنسبة لسنة 2010، ثم عادت بالإرتفاع في سنة 2017 لتصل إلى نسبة 69.45%؛
- ✓ أن النسبة في انخفاض مستمر خلال السنوات (2013-2014-2015-2016-2017) نتيجة لانخفاض نسبة القروض بالنسبة للأصول لذلك تم منح البنك رقم التصنيف على التوالي 3،4،4،4،4، مقارنة مع السنوات الأولى التي شهدت ارتفاع ملحوظ ، وتم إعطائها التصنيف رقم (5)؛
- ✓ من خلال السنوات الثمانية حاز البنك على التصنيف رقم 4، مما يعني انه يحقق أداء هامشي(خطر) فيما يتعلق بالسيولة.

❖ ومما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي تم استخدامها في تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري في الجدول التالي:

الجـــــــدول رقـــم (06): تلخيـــص نســـب تحليـــل السيـــــولة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة التوظيف.	94.96%	94.71%	92.41%	82.79%	77.79%	84.48%	83.41%	%86.41
التصنيف السنوي.	5	5	5	5	5	5	5	5
نسبة السيولة الحاضرة.	4.61%	3.92%	11.18%	6.6%	2.45%	1.75%	22.23%	29.80%
التصنيف السنوي.	5	5	3	4	5	5	2	2
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.	80.94%	78.50%	74.55%	66.04%	63.20%	67.37%	65.25%	49.45%
التصنيف السنوي.	5	5	5	4	3	4	4	4
متوسط التصنيف السنوي.	5	5	4	4	4	5	4	4
التصنيف الكلي.	4							

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ما سبق.

يمكن توضيح الجدول رقم(05) من خلال الشكل رقم(02):

الشكـــل رقـم (06): تلخيـــص نســـب تحليـــل السيـــــولة

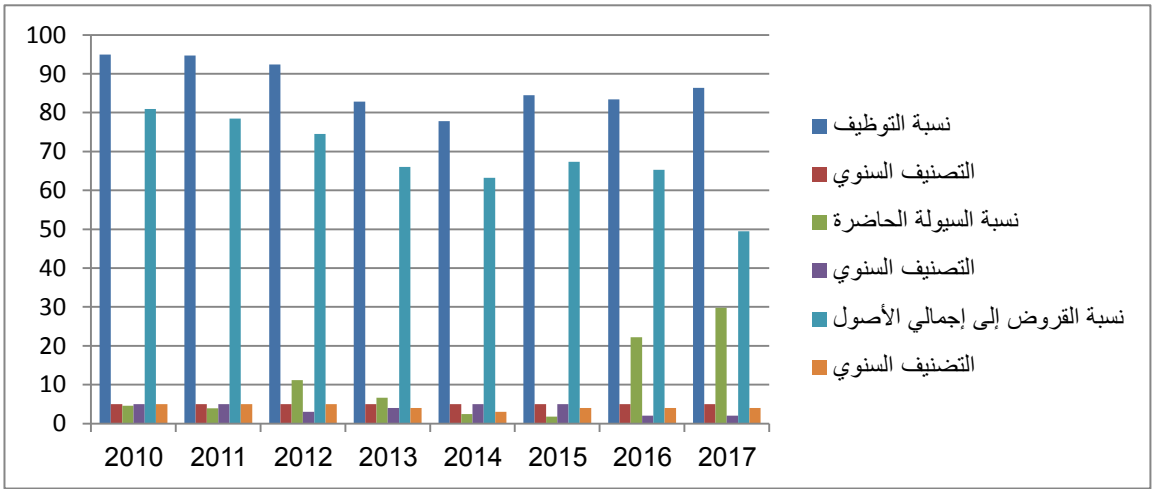

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ:

يتضح أن سيولة البنك الخارجي الجزائري تأخذ التصنيف رقم (04) حسب التنظيم الأمريكي، بمعنى أنه يعاني من مشاكل حادة في السيولة تتطلب إجراءات فورية لضمان تلبية البنك لإحتياجاته الحالية والتخطيط لإحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.

المطلـــــــــب الثانـــي: تحليـــــل ربحيـــة البنـــك الخارجـــي الجزائـــــري

كما سبق القول فإن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان إستمرارية أداء البنك، في تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول.

ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح.

أولا: معـــــدل العائـــد علـــى متوســـــط الأصـــــول

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أصول البنك إستخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الإستثمار في مختلف هذه الأصول، ويقارن هذا المعدل بمعيار الصناعة أو بما تم تحقيقه في السنوات السابقة حيث كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك والتحكم في التكاليف مراقبتها والعكس صحيح. ويقاس هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط الاصول}}$$

– و الجدول التالي يبين ذلك :

الجـــــــدول رقـــم (07): معـــــــدل العائـــــــد علـــى متوســـــــــط الأصـــــــــول

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول.	2367	2636705	2307759	2111443	2581	2602811	2574006	3122177
متوسط الأصول[1]*	-	1319536	2472232	2209601	1057012	131396	2588408	2848091
صافي الدخل.	19	3026	35557	2093	29	3341	3457	57365
معدل العائد على متوسط الأصول.	-	% 0.02	% 1.46	% 0.94	% 0.02	% 2.54	% 1.33	% 2.01
التصنيف السنوي.	-	4	2	2	4	1	2	1
التصنيف الكلي	2							

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية.

*1– عدم وجود قوائم مالية خلال سنة 2009 لحساب متوسط الأصول في سنة 2010 .

يمكن توضيح الجدول رقم (07) من خلال الشكل رقم (07):

الشكـــــل رقـــم (07): معـــــدل العائـــــد علـــى متوســـــط الأصـــــــول

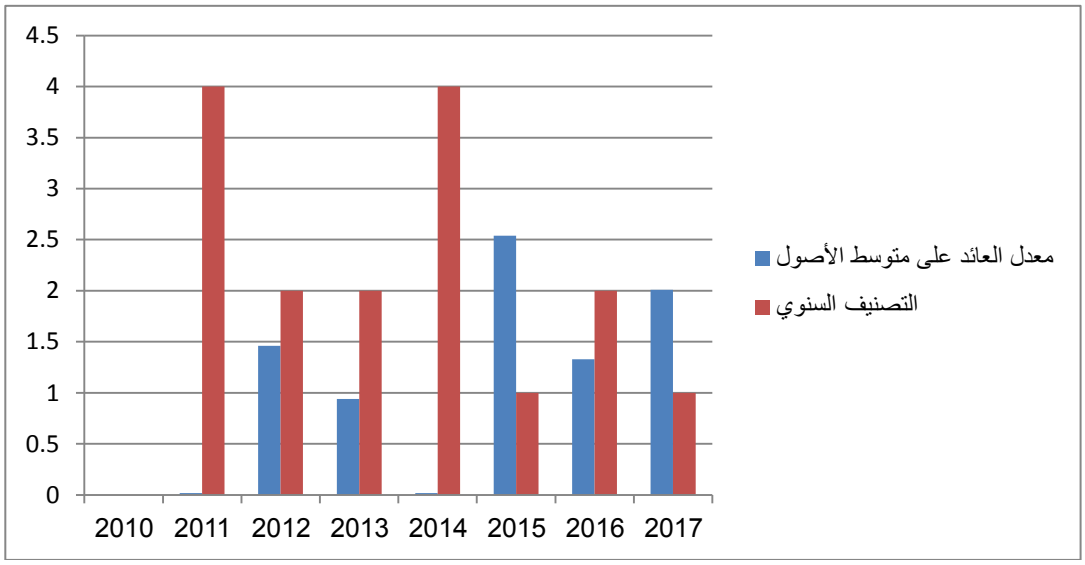

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(07)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ:

- ✓ تذبـــــذب في نســـــبة معـــــدل العائـــــد علـــــى متوســـــط الأصـــــول خـــــلال الســـــــنوات2011،2012،2013،2014، 2015،2016،2017، علـــــــى التـــــــوالي (0.02%،1.46%،0.94%،0.02%،2.54%،1.33%،2.01%) وهـذا راجـع إلى إرتفـاع وانخفـاض في الأرباح. حيث كلما ارتفع هدا المعدل دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك والتحكم في التكاليف ومراقبتها.
- ✓ خلال سنوات الدراسة تم منح البنك رقم التصنيف على التوالي(4،2،2،4،1،4،2،1) وذلك اعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول.
- ✓ حاز البنك على رقم التصنيف (2) من خلال متوسط تصنيف السنوات الدراسة مما يعني أن البنك يحقق نتائج مرضية.

ثانيـــا: نسبـــــة المصـــــروفات إلـى الإيـــــرادات

تقيس هذه النسبة ما تمثله المصروفات بالنسبة للإيرادات، فكلما إنخفضت هذه النسبة دلت على كفاءة الإدارة في التحكم في تكاليفها والعكس صحيح.

والجدول الموالي يبين تطور هذه النسبة:

الجـــــــــــــدول رقم (08): نسبـــــــــــةالمصـــــــــروفات إلـــى الإيـــــــــــرادات

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المصروفات.	316	152161	25184	29	46405	72295	52613	81537
الإيرادات.	36	40616	4450	4562	6166	6957	8726	120
نسبة المصروفات إلى الإيرادات.	% 46.22	% 4.37	% 56.58	% 63.97	% 75.25	% 10.36	% 60.29	% 67.46
التصنيف السنوي.	1	1	2	2	4	1	2	3
التصنيف الكلي.	2							

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية.

يمكن توضيح الجدول رقم (08) من خلال الشكل رقم (08):

الشكـل رقم (08): نسبة المصروفات إلى الإيرادات

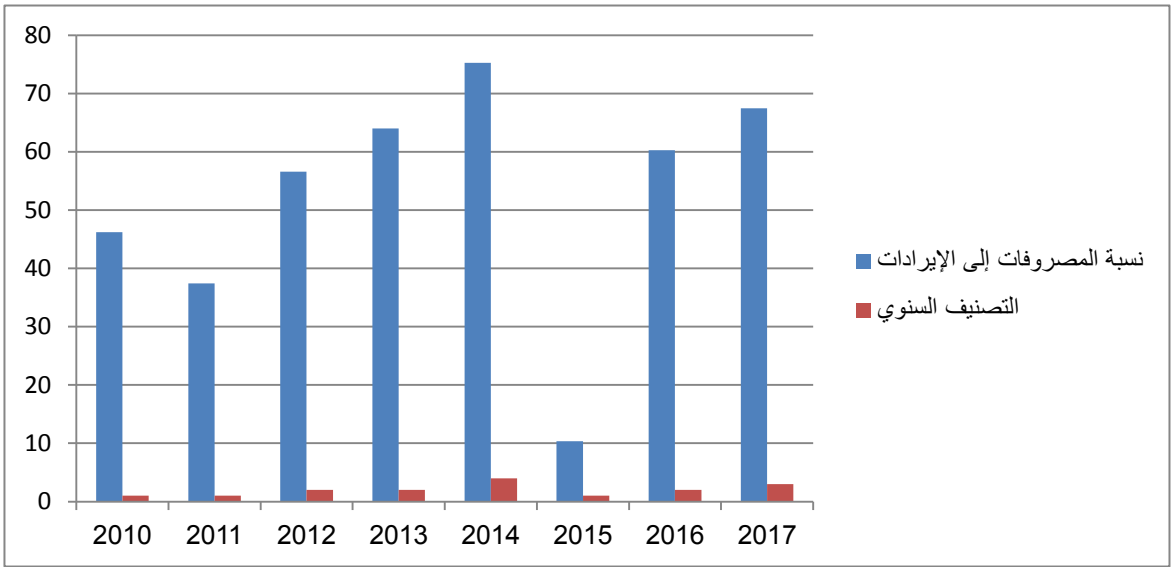

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ:

- ✓ ارتفاع نسبة المصروفات إلى الإيرادات خلال سنة 2014 لتبلغ الذرة عند القيمة 75.25% وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة أكبر من المصروفات، في المقابل سجلت سنة 2015 أقصى انخفاض بقيمة % 10.36 والسبب في ذلك الانخفاض الكبير في المصروفات.
- ✓ تم منح البنك رقم التصنيف (1) خلال السنوات (2010،2011،2015) مما يعني أن البنك يتحكم في التكاليف بشكل جيد، وتم منحه خلال السنوات (2012،2013،2016) رقم التصنيف (2) ورقم التصنيف (3) خلال سنة 2017 و(4) خلال سنة 2014.
- ✓ حاز البنك على رقم التصنيف (2) من خلال متوسط السنوات مما يعني انه يوفر نمو لرأس المال ويدفع أرباح معقولة.

ومما سبق يمكن تلخيص أهم النسب التي استعملت لتحليل الربحية في الجدول التالي:

الجـــــدول رقـــم (09): تلخيـــص نســـب تحليـــل الربحيـــــة و تصنيفـــــها

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل العائد على متوسط الأصول.	-	%0.02	%1.46	%0.94	%0.02	%2.54	%1.33	%2.01
التصنيف السنوي.	-	4	2	2	4	1	2	1
نسبة المصروفات إلى الإيرادات.	%46.22	37.4%	56.58%	63.97%	75.25%	10.36%	60.29%	67.46%
التصنيف السنوي	1	1	2	2	4	1	2	3
متوسط التصنيف السنوي.	1	3	2	2	4	1	2	2
التصنيف الإجمالي للربحية.	2							

المصدر:من إعداد الطلبة بالإعتماد على ما سبق.

يمكن توضيح الجدول رقم (09) من خلال الشكل رقم (09):

الشكـــــل رقـــم (09): نســـــب تحليـــــل الربحيـــــة و تصنيفـــــها

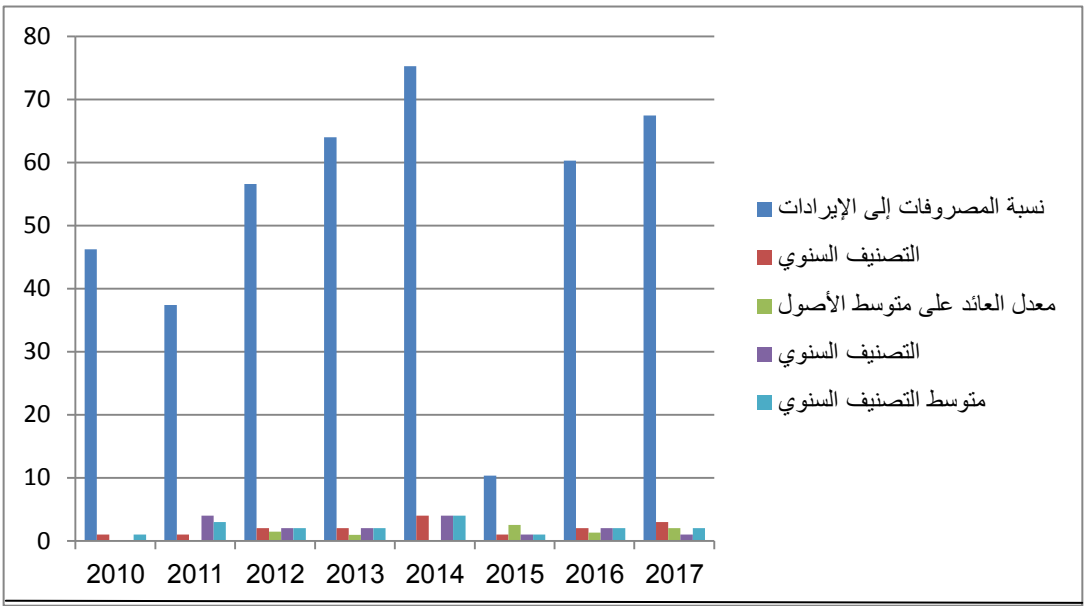

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (09)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ:

يتضح أن ربحية البنك الخارجي الجزائري تحصلت على رقم تصنيف 2، مما يعني أنه يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الإحتياطات اللازمة، ويوفر نمو لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة. إلا أن المصرف قد يشهد إتجاهات سلبية تبدأ بالإعتماد على الدخل الإستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة.

وبعدما تم تقييم كل من سيولة وربحية البنك وفق نظام camels، من خلال الجداول السابقة، يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو التالي:

الجـــــدول رقـــم (10): التصنيـــــف الكلـــي للبنـــك الخارجـــي الجزائـــــــري

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السيولة	5	5	4	4	4	5	4	4
الربحية	1	3	2	2	4	1	2	2
التصنيف الكلبي	3	4	3	3	4	3	3	3
التصنيف الكلي لثمانية سنوات	3							

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على ماسبق

من خلال الجدول أعلاه تحصل البنك على التصنيف رقم (3) مما يعني أن أداء البنك معقول ويتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها، وعلى البنك إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول.

خلاصـــــــة الفصـــــــل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة الميدانية للبنك الخارجي الجزائري، وكان الهدف منه تحليل مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels (السيولة و الربحية)، وكذلك تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي.

والغرض من تطبيق هذا النظام هو تحديد نقاط الضعف في العمليات المالية والتشغيلية للبنك والتي تتطلب عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، ومن خلال دراسة هذا الموضوع في هذا الفصل تم ملاحظة مايلي:

- ✓ تم محاولة تطبيق هذا النظام على أهم هدفين (السيولة و الربحية) للحكم على أداء البنك محل الدراسة، فمن خلال هذه الأخيرة تم التوصل إلى أن البنك الخارجي الجزائري لا يطبق نظام التقييم المصرفي الأمريكي؛
- ✓ يهدف نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels إلى إضفاء الصلابة على متابعة البنوك و العمل البنكي، وكذا منح فرصة للبنك المركزي بمتابعة العمل البنكي، وإتخاذ الإجراءات المناسبة بناءا على تقييم الموضوع التي تصل في الحالات القصوى إلى سحب الإعتماد والتوقف على النشاط، وعليه فإن البنك الخارجي الجزائري حسب نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels يحقق أرباح جيدة، لكن ليس لديه القدرة على التحكم في السيولة، إذ يجب عليه إعادة النظر في إدارة السيولة من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي.

الخاتمة العامة

تعتبر البنوك من أكثر القطاعات الإقتصادية خضوعا للرقابة والتنظيم، إذ أنها تحتل دور هام في إستقرار الاقتصاد، لذا يعد تقييم أداء هذه البنوك ذا أهمية في الجهاز الإقتصادي للدولة، لذلك تعمل على تكوين سيولة بنكية والأخذ بالإعتبار المستوى العلي للربحية بهدف التخفيف من حدة الخسارة المتوقعة مستقبلا، وعليه يجب تحسين وتقييم أدائها وإستخدام أنظمة دولية حديثة، ومن بين هذه الأنظمة نجد نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels الذي يعالج مشاكل البنوك من أجل زيادة الثقة بها والعمل على تحسين أداءها ومعالجة نقاط الضعف فيها من خلال ستة محاور وهي:

(كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الربحية، الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق)، إذ تعتبر هذه الدراسة محاولة لتقييم كل من هدف السيولة والربحية في البنك الخارجي الجزائري ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وكذا معرفة ما مدى كفاءة وفعالية أدائه وللحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، تم تحليل القوائم المالية لهذا البنك خلال ثمانية سنوات 2010،2017.

حيث أظهرت هذه الدراسة أن البنك الخارجي الجزائري لايطبق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels.

فمن خلال ذلك تم التوصل إلى مجموعة من **الملاحظات** وهي كالتالي:

- رغم التذبذب الواضح في مؤشرات السيولة تبين أن سيولة البنك الخارجي الجزائري تواجه حالات طارئة لذا يجب تقوية هذا الجانب، والإحتياط من مواجهة المشاكل المالية؛
- ظهرت مؤشرات الربحية إرتفاع في ربحية البنك، مع ذلك فإنه ينبغي على البنك الخارجي الجزائري زيادة نسب الربحية مما يعزز كفاءته في إدارة أصوله.

إختبـــار الفرضيـات

بعد دراسة الموضوع سيتم فيمايلي التحقق من صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: "السيولة والربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها".

وهي فرضية صحيحة إذ تعد السيولة والربحية من أهداف البنوك.

الفرضية الثانية: استخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم البنوك.وهي فرضية صحيحة لأن نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels يعتبر أداة رقابية لتقييم المؤسسات المالية وبشكل موحد، وكذلك تسمح بتحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

الفرضية الثالثة: يساهم تطبيق النظام المصرفي الأمريكي في تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري.

وهي فرضية خاطئة إذ أن البنك الخارجي الجزائري لا يطبق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لتقييم الأداء وإنما أنشات الدولة نظام بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وكتابة الدولة الأمريكية للخزينة يدعى "نظام التنقيط" وهي طريقة ترتكز على تقييم مؤشرات وأداء وملاءة البنوك.

نتائج البحث

من خلال تطبيق مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على البنك الخارجي الجزائري تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تم منح البنك الخارجي الجزائري من خلال مؤشرات السيولة رقم التصنيف4 مما يعني أنه يعاني من مشاكل في السيولة مما يتطلب على البنك رقابة تنظيمية فورية وقوية من أجل تقوية مركز السيولة؛
- يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباحا مرضية تضمن له الإستقرار (البقاء) لذا تم منحه رقم التصنيف 2 مما يجعله يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الإحتياطات اللازمة؛
- تحصل البنك على التصنيف رقم 3 مما يعني أن أدائه معقول ويستلزم لتحسين هذا الأداء بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها؛
- يساهم نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels في تقييم أداء البنك وتوجيه متخذي القرار، من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف لديه في أنظمة العمل المصرفية بإجراء تحليل شامل لأداء البنوك والمصارف وأنماط أنشطتها ومقارنتها مع الصناع في الساحة المصرفية؛

الإقتراحات والتوصيات

تدعيما للنتائج السابقة وإجابة على الفرضيات يمكن إقتراح جملة من التوصيات:

- قيام البنك الخارجي الجزائري بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة وكذلك دراسة نقاط ضعف البنك من الحد من تفاقمها؛
- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي للبنوك وخاصة المتخصصة مثل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels والإستفادة من خبرات البنوك العالمية؛
- تطوير نظم المعلومات في البنك الخارجي الجزائري بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام التقييم المصرفي المقترح.

آفاق البحث

من خلال دراسة هذا الموضوع تم التوصل إلى أهمية تقييم وتحسين أداء البنوك باعتبارها شريان الإقتصاد، لذا يجب أن تتواصل الأبحاث في هذا المجال من خلال دراسة مايلي:

- دراسة التغيرات الجديدة على نظام camels وأهم المؤشرات المضافة له؛
- مدى تحسن البنوك الخاضعة لنظام camels ومقارنتها مع بنوك لم تخضع لهدا النظام؛
- مدى تطبيق بنك الجزائر الرقابة الميدانية على البنوك الجزائرية.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغــة العربيـــة

أولا: الكتــب

1- أسامة سلام عزمي،موسى شقيري نوري، **إدارة المخاطر و التأمين**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر و التوزيع عمان، الأردن، د س ن؛

2- إسماعيل محمد هاشم، **مذكرات في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 1996؛

3- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطر**، الطبعة الأولى دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2010؛

4- رشاد العصار، أولقا قمر، **دراسات تطبيقية في إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع الأردن، 1991؛

5- زينب حسن عوض الله،**إقتصاديات النقود و الأموال**، الطبعة الأولى، دار الجامعية، مصر، 1994؛

6- سمير عبد الحميد رضوان، **مشتقات المالية و دور الهندسة في صناعة أدواتها**، دار الجامعات للنشر القاهرة، مصر،2005؛

7- صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف(الواقع والتطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009؛

8- صبحي تادريس قريصية، مدحت محمد العقاد، **النقود و البنوك العلاقات الإقتصادية و الدولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1983؛

9- طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات و المصارف**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2012؛

10- عبيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009؛

11- فريد الصلح، موريس نصر، **البنك و الأعمال البنكية**، الطبعة الأولى الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت لبنان، 1989؛

12- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك– مدخل كمي و إستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2000؛

13- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك- مدخل إتخاذ القرارات**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،مصر، 1996.

2- الرسائل و الأطروحات الجامعيـــة

14- السعيد مناس، عبير جغبلو، "**تقييم أداء البنوك التجارية وفق طريقة camels، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي(2010-2015)**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2017، 2018؛

15- إيمان زغود، **الإنذار المبكر باستخدام نموذج camels لتقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم علوم إقتصادية تخصص مالية و بنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014،2015؛

16- تميسة هاجر، "**تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)**"، مشروع مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة ورقلة، 2013،2014؛

17- حكيم راضية، "**التصكيك و دوره في البنوك الإسلامية**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف الجزائري، 2010،2011؛

18- حنان تريعة، "**أهمية نظام camels في أداء البنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (2010-2013)**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي الجزائر، 2014، 2015؛

19- زوبير بوعلاق، "**تقييم الأداء المصرفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية وفق نظام camels**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، 2013،2014؛

20- شوقي بورقبة، "**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة**"، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2010،2011؛

21- عبد الباقي بوضياف،" **تأثيرالمخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة**" ، مذكرة ضمن نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي مرباح، 2014؛

22- عبد الغني قواوسي، "**تجديد السيولة في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**" مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2014،2013؛

23- عتروس صونيا، "**أدوات إدارة السيولة في البنوك و دورها في التخفيض من خطر السيولة**"، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014.

3- المقـالات و الملتقيـات و المداخـلات

24- آسيا قاسمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية و منطق تسييرها في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية و إنعكاساتها على إقتصاديات دول العالم، يومي 12-13ديسمبر 2011؛

25- طارق الله خان، حسين أحمد، **إدارة المخاطر، تحليل القضايا في الصناعة الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003؛

26- علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق النظام المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود) قسم المحاسبة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

4- المجـلات و الدوريـات

27- محمد سمير هيرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات camels في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار**، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة المثنى، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(1)،العدد 45، 2009،2006؛

28- عبد القادر زيتوني، **دراسة المؤشرات الحديثة و تقييم أداء البنوك**، جامعة الجزائر، 2009.

29- يوسف خلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي camels على فاعلية نظام الرقابة على البنوك**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد (10)، 2012.

ثانيـا: المواقـع الإلكترونيـــة

30- www.bea.dz

31- عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الحديثة و تقييم أداء البنوك، جامعة الجزائر،متاح في:

الموقع:

2- http://iefpedia.com.Arab

3- site internet ،http//ibtra.com/PDF/ journal v2h2 article 4 ،PDF

ثالثـا: المراجع باللغـــة الأجنبيـــة

32- Abdul amnal sarkerk , camels rating system in the contexte of islamic, Banking, Aproposed « S » for sharial framemork.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01)

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

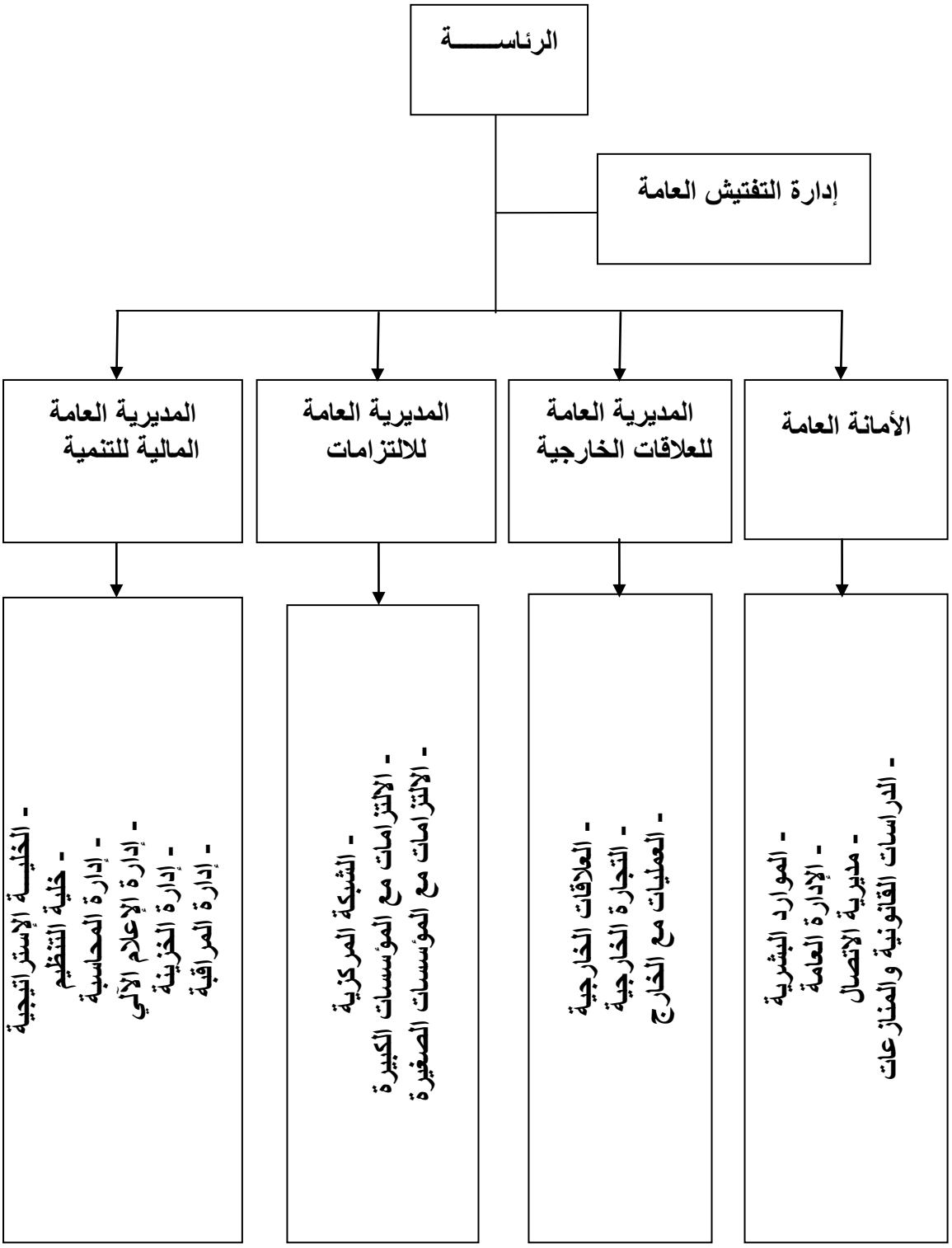

المصدر: الوثائق الداخلية لوكالة تبسة

الملحق رقم(02)

الهيكل التنظيمي لوكالة –تبسة-46

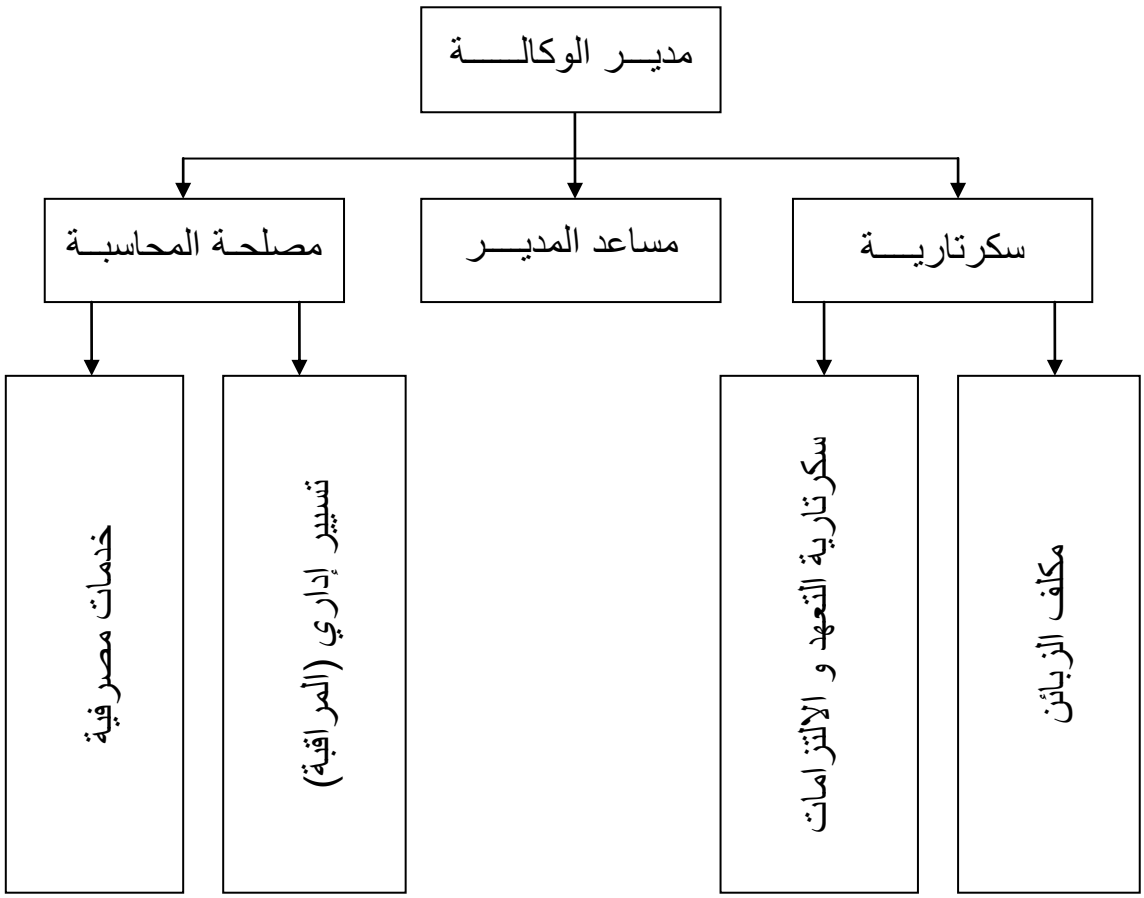

المصدر: الوثائق الداخلية لوكالة تبسة

الملحق رقم(03)

القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري

(2017-2010)

الملحق رقم(04)

التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري

الملخـــص

سلطت هذه الدراسة الضوء على تقييم السيولة و الربحية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط القوة و الضعف في أداء البنك من خلال الجوانب الكمية والنوعية والتي تشمل (كفاية رأس، جودة الأصول، جودة الإدارة، السيولة، الربحية، الحساسية إتجاه مخاطر السوق)، حيث تبين من خلال هده الدراسة أن الجزائر لا تطبق هذا النظام على البنوك التابعة لجهازها المصرفي، إذ تم محاولة تطبيق هذا النظام على البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017 فتبين أن البنك يحقق أرباح مرضية تضمن له الإستمرارية، إلا أن أداءه فيما يتعلق بالسيولة غير مرضي وعليه يجب إتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الالتزامات الفورية.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الربحية، نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels، البنك الخارجي الجزائري.

Résumé

Cette étude a mis en évidents le system CAMELS a travers lequel la détection des fores et faiblesse de la performance de la banque dévaluer et de à travers tous les aspects de la quantité et de la qualité، tels que l'adéquation du capital, la qualité des actifs, la gestion, la rentabilité, la liquidité, la sensibilité au risque de marché. Et nous monteront à travers une étude que l'Algérie ne veut pas pour ce système de l'appareil bancaires, donc nous avons essayé à travers cette étude de l'application de ce système sur un banque algériennes et relève de la banque extérieur d'Algérie au cours de la période compris entre 2010-2017, il est donc clair pour nous que la banque a un rapporte bonne solvabilité lui permettre de faire face aux risque auxquels elle est confrontée et de réaliser de bons bénéfices pour assurer sa continuité, mais il souffre de créance douteuses, qui ont affecté la qualité de ses actifs, et ses ne performances ne sont pas satisfaisantes à l'égard de la liquidité et prendre des mesures immédiates pour renforcer la position de liquidité de la banque pour répondre à des obligation immédiates.

Les mots clés: la rentabilité, la liquidité، le system CAMELS a travers lequel la détection des fores et faiblesse de la performance de la banque، banque algérinne étrangére.